محضر الجلسة رقم 148

التاريخ: الثلاثاء 12 رجب 1445هـ (23 يناير 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان واثنان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هته الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 16 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- 71 سؤالا شفهيا؛
- 34 سؤالا كتابيا؛
- 57 جوابا كتابيا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بأربعة طلبات لتناول الكلمة في نهاية الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 23 يناير 2024.

- **الطلب الأول:** تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "الأبعاد الحقوقية الدولية لانتخاب بلادنا على رأس مجلس حقوق الإنسان"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛
- **الطلب الثاني:** تقدم به السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "تدبير اللجنة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون قطاع الصحافة وحرمان فئة عريضة من الصحافيين من البطاقة المهنية"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة؛
- **الطلب الثالث:** تقدمت به السيدة فاطمة زكاغ، عن المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حول "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة؛
- **الطلب الرابع:** تقدم به السيد الكرش خليهن، منسق مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حول "قرار التوقيف والاقتطاع اللامشروع في حق الأساتذة والأطر التعليمية المضربين عن العمل"، وقد أعربت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

وعلى بركة الله نستهل أشغال هاته الجلسة، ومع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

نعم السيد المستشار المحترم؟ نقطة نظام تهم التسيير؟ تسيير الجلسة؟ ما بين تلاوة التي تقدم بها السيد الأمين وتسييرنا للجلسة؟

سير آسيدي على بركة الله كما قال السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،
الأخوات والإخوان،

وإن كنا لا نشكك في نزاهة الإخوان أعضاء المكتب، ومن ضمنهم السيد رئيس الجلسة والسيد الأمين، مع كامل الأسف للمرة الثانية يتم التعامل مع مضمون طلب الكلمة تتاعنا بصيغة انتقائية وجزء من تناول الكلمة، موضوع تناول الكلمة اللي بين يديكم تيتم القفز عليه وهذا تنعتبروه مس بنا كفريق.

ثانيا، نثير انتباه السيد الوزير الوصي على القطاع بأن الدورة على أبواب وشك باش تنتهي، يتم الإقفال ديالها، الاختتام ديالها والموضوع شائك ديال منع الصحفيين من البطاقة، نتمنى صادقين باش الحكومة توفي بالتزامها داخل

الآجال القانونية ديال هاذ الولاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سؤالنا الأول مع فريق الأصالة والمعاصرة حول "تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم على تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة، لك الكلمة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول أيضا للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطرحكم هاذ السؤال اللي كيتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص في مجال الطاقات المتجددة.

وطبعا هاذ المجال كنوليو ليه أهمية بالغة، وهو في صلب الإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم اعتمادها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تنزيل عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

فكيفما تتعرفو في ميدان الطاقات المتجددة، اليوم راكمنا واحد القدرة إجمالية تقريبا ديال 4.6 جيغاواط، غادي نحد منها غير الطاقة الشمسية اللي 852 ميغاواط، باستثمار كان فيها تقريبا 30 مليار ديال الدرهم.

المغرب استثمر تقريبا 60 مليار ديال الدرهم في مشاريع الطاقات المتجددة منذ انطلاقة الإستراتيجية الطاقية الوطنية في 2009، وعلى سبيل المثال فقد تم تطوير أكثر، تقريبا 50% ديال مشاريع الطاقة الريحية من طرف الخواص.

المخطط ديال التجهيز الكهربائي الوطني اليوم بغينا نسرعو هاذ الوتيرة، نسرعو الوتيرة ديال الاستثمار فالطاقات المتجددة، نسرعو الوتيرة ديال الاستثمار ديال القطاع الخاص في الطاقات المتجددة ونسرعو الوتيرة ديال الاستثمار أيضا في الشبكة باش نعززو الطاقات المتجددة.

فبعد واحد الاشتغال مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برمجنا إنجاز قدرة إضافية ديال 9.6 جيغاواط لحتى لـ 2027، القدرة الإضافية اللي زايدة اللي فيها الطاقات المتجددة تقريبا 7.5 جيغاواط، واحد الاستثمار اللي كيناهز 75 مليار ديال الدرهم، وطبعا هاذ الشي بدون ما ناخذ بعين الاعتبار مشاريع ديال الهيدروجين الأخضر، المشاريع ديال تحلية مياه البحر اللي هي.. وإزالة الكاربون من الصناعة الوطنية، إلى آخره.

فلابد أن الاستثمار في الطاقات المتجددة خصوصا من طرف الخواص غادي يعرف واحد القفزة نوعية ما بين 2023 و2027، فسيتم مضاعفة الاستثمار السنوي بحوالي 4 مرات مقارنة مع الفترة 2009-2022.

النقطة الثانية اللي هي جد مهمة اللي تنصرو عليها من 2021 هي طبعا الاستثمار في تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، برمجنا تقريبا 23 مليار ديال الدرهم فهاذ الفترة ديال 2023-2027، وذلك من أجل إدماج أمثل للطاقات المتجددة وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء، بالإضافة طبعا إلى إطلاق طلب إبداء الاهتمام لإنشاء الربط الكهربائي المباشر بالجهد العالي بقدرة 3 جيغاواط، والذي يبلغ طوله 1400 كيلومتر اللي غادي ينقل الكهرباء من الجنوب إلى الشمال، بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة اللي عندنا التفاصيل عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

بداية لابد من الإشادة بالنتائج الهائلة التي حققتها الوزارة في ميدان الطاقات المتجددة لتنزيل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فبلادنا، كما تعلمون، حققت إنجازات جد مهمة جعلتنا في المراتب الأولى في مجال الطاقات المتجددة، ولازال الاهتمام كذلك السامي بهذا القطاع متواصل، حيث أمر صاحب الجلالة للارتقاء بالمغرب إلى نادي الدول ذات المؤهلات القوية في هذا القطاع المستقبلي والاستجابة للمشاريع المتعددة التي يحملها المستثمرون والرواد العالميون، وأعطى جلالته الملك تعليماته ببلورة عرض عملي وتحفيزي في أقرب الآجال، يشمل مجموعة سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر بالمغرب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

خلال الأشهر 12 الماضية تم الترخيص لعدة مشاريع جديدة من مصادر الطاقات المتجددة، بقدرة، كما قلتم، تناهز حوالي 1000 ميغاواط، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في تاريخها في عام واحد، لكننا نرجو استمرارية ومضاعفة

هذه المجهودات التي ننوه بها ونشيدها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

زيادة على الإنجازات المهمة التي حققتها المملكة في ميدان الطاقات المتجددة، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أهمية استعمال كذلك طاقة جد مهمة، وهي قليلة الكربون كالطاقة النووية، والتي يعتبرها دول عديدة صناعية أو مصنعة أو في طريق النمو، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها من أهم المصادر، مصادر الطاقة علاوة على تأثيرها الإيجابي في تحسين وتغيير المناخ.

كما تعلمون لقد أصبحت المفاعلات النمطية الصغيرة (Small Modular Reactors) سمحت باش تكون واحد النمط جد مهم، واللي عندو كذلك أولا، تتعطي واحد آفاق تطبيق كبيرة فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية، وإمدادات كذلك حرارية لتحلية مياه البحر للشرب والسقي وإنتاج كذلك الهيدروجين.

ثانيا، كتدعم وكتكمل الطاقات المتجددة للوصول إلى الشبكات الوطنية مع ضمان التشغيل الآمن والمستمر.

وثالثا، أحد وأهم الخيارات لأمن الطاقة في المستقبل كذلك، وتحيين أو تحقيق حياد الكربون في 2050.

ورابعا، المساعدة على تسريع الابتكار التكنولوجي ومواجهة تحديات تغير المناخ العالمي، وضمان كذلك التنمية المستدامة.

وأخيرا، السلامة، لتتمكن من سلامة نووية عالية المستوى وأثمنة جد معقولة في البناء والتشغيل.

وفي الخلاصة، السيدة الوزيرة المحترمة، والسيدات المستشارين المحترمين، إن إمكانية استعمال المفاعلات النووية النمطية هي شيء جد مهم كذلك لبلدنا ونتمنى لكم التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت المخصص لكم.

ونمر للسؤال الموالي الثاني مع فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول "تثمين النفايات رهان بيئي واقتصادي رئيسي".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم حول عمل الوزارة في مجال تثمين النفايات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسيد المستشار المحترم على طرحكم هذا السؤال.

هو طبعا تنزيلا للإستراتيجية ديال تقليص وتثمين النفايات، كنا وجدنا واحد البرنامج، البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات، باش نوضعو الأسس القانونية والمؤسساتية والتقنية لتدبير مندمج ومستدام لمختلف أنواع النفايات.

فأطلقنا مجموعة من الأوراش، أولا اشتغلنا على مشروع القانون رقم 48.23 اللي كيغير وكيتمم القانون اللي هو جد مهم 28.00، واشتغلنا أيضا على الانتقال التدريجي نحو نظام الجمع الانتقائي للنفايات وتطوير قطاع تثمين النفايات وإرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، وأيضا واحد المبدأ واحد آخر زدناه فالتعديل ديال القانون 28.00 هو مبدأ العدالة التصالحية، لأن هاذ القانون اليوم منشور على بوابة الأمانة العامة للحكومة، وبغينا نستقطبو الآراء عليه، وأخيرا، بغينا أيضا نعززو الحكامة في مجال تدبير النفايات.

فيما يخص مراكز فرز وتثمين النفايات بجميع مطارح المراقبة، ساهمت الوزارة في تمويل أكثر من 13 مركزا للفرز، بواحد الغلاف مالي اللي تقريبا 287 مليون ديال الدرهم، ولكن تم إنجاز منها غير 6.

كاين مجموعة من النواقص فالبرنامج القديم اللي حاولنا نتجاوزوها:

- وقعنا 6 اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكلة منظومة تثمين النفايات، مجموعة من النفايات المتعلقة بالبطاريات المستعملة والزيوت إلى آخره؛

- ودابا تنشتغلو على انطلاق عروض ديال البلاستيك مع وزارة الصناعة والتجارة؛

- كاين واحد النقطة أخرى هو أننا بلورنا واحد الرؤية جديدة مندمجة فهاذ المجال، لأنه شفنا بعض النواقص اللي تتهدف بشكل أساسي للحد من الآثار السلبية لقطاع النفايات على البيئة وإطار العيش المواطنين، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالعصارة (lixiviat) وانبعاثات الغازات الدفيئة.

فهاذ الرؤية الجديدة أولا تترتكز على اعتماد نظام الجمع الانتقائي (le tri sélectif, le tri à la source) للنفايات المنزلية، لأن بغينا نفصلو المواد العضوية عن المواد القابلة للتدوير، وطبعا باش ما نكرروش المشاكل البيئية الناتجة عن المنهجية الحالية، اعتمدنا واحد المنهجية مندمجة اللي غدعم الدولة وكيتعلق الأمر بسلسلة القيمة بأكملها من الجانب الانتقائي والتدوير والتثمين والتخلص الايكولوجي.

ففي إطار تنفيذ هاذ الرؤية الجديدة واستعدادا لتنظيم كأس العالم 2030، اقترحنا واحد المجموعة ديال المشاريع:

أولا فالمدن الستة اللي غتحتضن كأس العالم، غيكون فيها الفرز الانتقائي وهاذ السلسلة القيمة حتى مراكز الفرز والطمر، هاذ الشي غيتطلب على الأقل واحد الغلاف المالي ديال 6 مليار ديال الدرهم فالسنتين المقبلتين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت المخصص لكم.

أعيد الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

في البداية، لابد أن ننوه بالعمل اللي تتقوم به الحكومة على مستوى تنزيل البرنامج الوطني لتثمين النفايات.

واليوم نحن مطالبون بتكثيف الجهود لكون ملف النفايات لازال يطرح إشكاليات بيئية، اجتماعية واقتصادية كبيرة.

هاذ الإشكاليات تتزايد بفعل النمو الديمغرافي والتوسع العمراني الكبير اللي كنعرفو بلادنا، واللي كينتج عنه ارتفاع بارز في إنتاج النفايات اللي تتبلغ 5.5 مليون طن من النفايات الصعبة فالسنة، مقابل ذلك فإن معدل التثمين في المغرب ما كيتجاوزش 15% بفارق 10 د النقط على هدف 25% المحدد سنة 2019.

فعلى سبيل المثال كتبلغ نفايات ورق الكرتون سنويا 600.000 طن، يتم تدوير 180.000 طن فقط، وهو ما يمكن تفسيره خصوصا بتأثير القطاع غير المهيكل على القدرة التنافسية لإعادة التدوير للمصنعين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنأكدو لكم على أن تثمين النفايات ينبغي أن يقوم على الانتقال من نموذج التدبير القائم على سياسة كل شيء قابل للرمي إلى نموذج دائري (un modèle circulaire)، يتم فيه تصميم المنتوجات بشكل يسمح بإعادة استعمالها أو تصنيعها في مجالات متعددة، على غرار إنتاج الطاقة، الأسمدة (compostage de déchets)ومن تم المحافظة عليها ضمن الاقتصاد والاستفادة منها لفترة أطول.

فهاذ الإطار، تنقترحو عليكم، السيدة الوزيرة، بعض المقترحات من شأنها تعزيز نجاح البرنامج الوطني لتثمين النفايات، ومن بين هاذ المقترحات:

- الإسراع في إخراج مشروع قانون 48.23 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها؛
- الاستثمار في البحث والابتكار في مجال تثمين النفايات؛
- ثالثا، تعزيز الاقتصاد الدائري (l'économie circulaire) وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 30% سنة 2025 من النفايات التي يتم إعادة تدويرها مقابل 15% فقط حاليا؛
- وأيضا تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في مشاريع تثمين النفايات مع إنشاء مراكز وطنية للفرز وإعادة التدوير لتسيير جميع النفايات ومعالجتها.

وفي الختام، تنعبرو لكم السيدة الوزيرة على استعدادنا الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم من أجل التنزيل الفعلي للبرنامج الوطني لتثمين النفايات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "التقدم الحاصل في مجال الطاقات المتجددة".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، ما حجم التقدم الحاصل في مجال الطاقات المتجددة ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

كيف ما كتعرفو بينت هاذ 10 السنوات ولى 15 سنوات الماضية بعض الإكراهات فالتسريع ديال الطاقات المتجددة في المغرب.

فكيف ما كتعرفو، أصدر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية، خاصة فيما يخص تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتثمين الاستغلال ديالها.

فاخذينا مجموعة من الإجراءات من أجل تسريع إنجاز مشروع مركب شمسي "نور ميدلت" على سبيل المثال، باش نستكملوه في أفق 2027.

فسرعنا الانطلاقة ديال إنجاز هاذ المشروع من "نور ميدلت 1"، 800 ميغاواط، وبدينا الانتقاء الأولي لمجموعة الشركات لـ "نور ميدلت 2" اللي غادي تكون القدرة ديالو 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين، والانتقال الأولي أيضا لمجموعة شركات "نور ميدلت 3"، 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين.

أصدرنا.. طبعا تكلمت على المخطط اللي غادي يزيد أكثر، اللي غادي يسرع الوتيرة ديال تطوير برامج الطاقات المتجددة بأكثر من 1.3 جيغاواط سنويا عوض 0.16 جيغاواط سنويا في الفترة اللي مضت، وأيضا كما أشرت من قبل النمو المتصاعد للطاقات المتجددة كيتطلب مضاعفة الجهود فيما يتعلق

بتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، وإنجاز محطة الغاز الطبيعي باش نعاودو التذبذب، البنية التحتية للغاز ووسائل التخزين، بما فيه طبعا البطاريات.

ولتفعيل أيضا هاذ البرامج والمشاريع أصدرنا القوانين اللي خصها تصدر، 40.19 اللي تيغير القانون رقم 13.09، وأيضا قانون الإنتاج الذاتي، وأيضا بغيت نشير أنه غادي نخرجو الدليل ديال المنتج الذاتي (le guide de l'autoproducteur) اللي غادي يتطلق على المنصات ديال الوزارة فهاذ الشهر، اللي غادي يمكن باش يساعد المستثمرين على الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وفي الختام، أود أن أشير أنه في صدد الاستراتيجية المنخفضة الكربون اللي اعتمدها المغرب في أفق 2050، كان مجموعة من الآليات اللي غادي نشتغلو عليهم، بما فيه طبعا الضريبة على الكربون، لأن هاذي أيضا تمثل واحد الفرصة لتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقات النظيفة والاستعمال المكثف للغاز الطبيعي بدل المحروقات والفحم، وأيضا هذا تيمثل واحد الحل فعال لتلبية الاحتياجات الطاقية لبلادنا، طبعا بغينا نشتغلو على هاذ الضريبة على الكربون بدون، باش تعطينا مديونية أكثر أو تضخم أكثر في البلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي الفيلالي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

لا يسعنا باسمي واسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الوزارة لربح رهان التحدي للتجديد الطاقي لبلادنا، تحت القيادة النيرة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

تعتز المملكة المغربية بريادتها الطاقية الخضراء في القارة الإفريقية، حيث تحتل المركز الثاني، مرتبة الوصافة قاريا من حيث استثمارات الطاقة المتجددة اللازمة خلال العقد الأخير، باستثمارات بلغت 9.36 مليار دولار خلال الفترة 2010-2021.

ما هو انعكاس هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني؟

ويمكننا أن نفتخر بأن المغرب قام بمجهود كبير في مجال الطاقات المتجددة بالمقارنة مع الدول النامية، فقد بادر بوضع استراتيجية الانتقال الطاقي في عام 2009، وهي الاستراتيجية التي مكنت البلاد من استغلال الإمكانيات الفريدة عبر العالم، فالمغرب لديه 5000 ساعة سنويا من الطاقة الريحية ولديه القدرة في الطاقة الشمسية تبلغ 2500 ساعة.

كيف سيتم استغلال هذه الثروة للتجديد الطاقي ببلادنا؟

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذا كان المغرب يتوفر على موارد استثنائية من الطاقة الريحية والشمسية على اليابسة تقدر بـ 500 كيلوواط، موزعة بين الطاقة الريحية 350 كيلوواط ساعة، مع معدل حد أدنى للتخزين يبلغ 5000 ساعة سنويا، والطاقة الشمسية الكهروضوئية 150 كيلوواط ساعة بمعدل الحد الأدنى للتخزين يبلغ 2500 ساعة.

فالسؤال هو: متى يمكن تعميم الاستغلال المباشر للطاقة المتجددة للأسر؟ لأنها لازالت باهظة التكلفة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هذا النجاح في الانتقال الطاقي بمختلف مكوناته يجب أن يكون مصحوبا باندماج صناعي حقيقي حسب خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصفة عامة، فعند تطوير وتنفيذ المشاريع الصناعية، يتعين ضمان تملك تكنولوجية إبراز الخبرة والمحتويات المحلية لتحقيق هذا الهدف، مما يستوجب دعم العديد من فرق البحث العلمي بالجامعات المغربية، التي تسعى إلى ابتكار طرق جديدة لإنتاج كهرباء مستدام منخفض التكلفة.

فما هي إنجازات الوزارة في هذا المجال للمساهمة في التخفيف من استنزاف الموارد الطاقية الطبيعية الأخرى؟

السيدة الوزيرة،

سبق أن أعلنتن السيدة الوزيرة، أن بلادنا تستخدم من الطاقة المتجددة ما يفوق 40% من إجمالي ما تحتاجه من الطاقة، مدعومة بالمشاريع التي تمتلكها في إطار البرنامج الاستثماري، الذي قد يسهم في تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة، ليغطي نحو 52% من حاجاتنا للطاقة بحلول 2030، وأضفتن أن المبادرات التي أطلقها المغرب في مؤتمر (Cop28)، شهدت قبولا ملحوظا في دول الأطراف، خصوصا أن هذه المبادرات شملت مشاريع في الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر والطاقات المتجددة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لكم.

السيدة الوزيرة، في إطار الوقت المتبقى لكم، للتعقيب إيلا بغيتو.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غادي نبغي نزيد واحد النقطة نسيت ماتكلمتش عليها، هو أنه بلورة عرض المغرب المتعلق بالهيدروجين الأخضر، حتى هو غادي يزيد، غادي يشمل مجموعة سلسلة القيمة فهاذ القطاع، إلى جانب الإطار التنظيمي

المؤسساتي اللي احنا كنسرعو، كاين أيضا مخططات البنيات التحتية اللي غتمكن...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت المخصص.

إذن أمر للسؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "التدابير المتخذة لتثمين مادة الباريتين قبل التصدير والحيلولة دون الاستغلال غير المشروع لها".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أهلا وسهلا.

ما هي الإجراءات المتخذة لتثمين مادة الباريتين قبل تصديرها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار، اللي طرحتو هاذ السؤال حول مادة الباريتين، وكنظن أن السؤال أيضا كيهم القطاع المعدني والمنجمي ككل فالمغرب.

فأولا، بغيت نشير أن القطاع المعدني والمنجمي في المغرب، مؤطر بواحد القانون 33.13 اللي كيتعلق بالمناجم، وقانون واحد أخر ديال 74.15 اللي كيتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفيكيك (la CADETAF[1])، كل النصوص المتخذة لتطبيقها.

القانون 33.13 كيمس بكل وضوح على أن التعاطي لأي نشاط منجمي، كيهم عملية الاستكشاف والبحث والاستغلال ديال المواد المعدنية، بما فيها الباريتين، لا يمكن القيام به إلا بموجب رخصة معدنية كتسلمها الإدارة المكلفة بالمعادن.

النشاط المنجمي خارج الضوابط القانونية يعتبر غير مشروع، وكتطبق عليه طبعا المخالفات والعقوبات المنصوص عليها فالقانون.

بخصوص ما جاء في سؤالكم حول تثمين مادة الباريتين، الإنتاج الوطني ديال هاذ المادة في 2022، تقريبا مليون طن، الإنتاج المستخرج من الاستغلالات المنجمية التقليدية ديال (la CADETAF) تقريبا 63%، فمادة الباريتين طبعا كتستعمل أساسا كمادة مضافة لطين الحفر في آبار استغلال النفط والغاز، كتستعمل أيضا في صناعات أخرى متعددة كصناعة البلاستيك والمطاط، إلى آخره.

أحيطكم علما، أن وحدات صناعية كاينة كتهتم بثمين هاذ المادة قبل التصدير، كتواجد داخل التراب الوطني، كتقوم بعملية التكسير الأولي والطحن، كتقوم بتركيز الباريتين الخام عبر استخدام مبدأ الفصل بقوة الجاذبية، وكاين وحدات أيضا كتعتمد على مبدأ قوة الطرد المركزي من أجل فصل المعدن عن الشوائب.

ففي إطار المهام الموكولة لهذه الوزارة، كنقومو بتتبع ومراقبة كل الأوراش ومشاريع البحث واستغلال مادة الباريتين، سواء عبر المديريات الجهوية للوزارة أو من خلال مركزيات (la CADETAF)، واللي خول لها القانون 74.15 حق الاحتكار فيما يتعلق بجمع وتسويق مادة الباريتين اللي كتستخرج من الأوراش المعدنية المغطاة بتراخيص الاستغلال التقليدي.

ففي إطار طبعا الرؤية المستقبلية، هاذ الرؤية اللي كنشتغلو عليها اليوم للنهوض بهاذ القطاع المعدني والمجالي، كتعمل الوزارة على مراجعة الإطار القانوني كله، بما فيه طبعا القانون 33.13، وغادي نوضعوه في خلال هاذ السنة في مسطرة المصادقة، أخذا، طبعا، بعين الاعتبار موضوع سلسلة القيمة لاستغلال المعادن التي من شأنها خلق فرص شغل جديدة وشريفة في هاذ القطاع وقيمة مضافة للصناعة المعدنية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن احنا متفقين على أن هذا كنذاكرو على واحد المعدن استراتيجي ومهم جدا اللي المغرب كيحتل المرتبة.. كيتعد من الثلاث دول الأولى فيما يتعلق بإنتاج هاذ المعدن، وكيتستعمل بحال اللي قلتو فواحد المجموعة ديال المجالات، منها هاذ المسألة ديال الحفر والتنقيب عن البترول والغاز.

السيدة الوزيرة،

حقيقة، الواقع ديال استخراج وتصدير هاذ المعدن الاستراتيجي في بلادنا يمكن كيبان بأنه ما كيتماشاش مع الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إليها البلاد في قطاع المعادن، وهنا أنا ما كنهضرشاي على الموضوع ديال منح رخص الاستغلال والواقع ديال استغلال هاذ المعدن، ولكن بحال اللي جا فالسؤال وأنا كنركز على المسألة ديال التثمين.

فهاذ الإطار تيبان، تيبدا بأنه حاليا الكمية الأكبر من هاذ الباريتين

[1] **C**entrale d'**A**chat et de **Dé**veloppement de la région Minière du **Ta**filalet et de **F**iguig.

المستخرجة في المغرب يتم تصديرها خاما بدون تثمين، على الرغم من وجود، بحال اللي قلتو فالجواب ديالكم، وحدات ومعامل في بلادنا تعمل على تثمين هاذ المعدن وتحويله.

وطبعا واحنا تنعرفو بأن العملية ديال التثمين عندها واحد المجموعة ديال الإيجابيات على مستوى ثمن البيع وجلب المزيد من العملة الصعبة، وعلى مستوى خلق مناصب شغل مهمة ودائمة ومحترفة.

ولهذا تيبان لي بأن المتضرر فالحقيقة في الوضعية الحالية، والمتضرر من تصدير هاذ المعدن خاما هي المعامل والمقاولات المغربية التي لم تعد تجد هاذ المادة الخام فالمغرب، مما يجعلها في عطالة، وربما لا قدر الله يقدر يدفع هاذ الأمر إلى إغلاقها.

ونعتقد بأن تضمين شرط التثمين في دفتر التحملات أمر ضروري ومستحب، ولا يحتاج ربما إلى نص قانوني، وهذا على غرار ما قامت به دول أخرى بحال الصين اللي هي من الدول المنافسة لنا فهاذ المعدن الاستراتيجي.

طبعا بحال اللي جا فالجواب ديالكم، هاذ السؤال كيدفعنا مرة أخرى لإثارة موضوع مؤسسات (CADETAF) التي خول لها الظهير المنشئ منح رخص الاستغلال، تأطير الصناع المنجميين التقليديين، تسويق منتجاتهم.

لكن هذه المؤسسة اليوم لا هي أطرت فعلا هاذ الصناع التقليديين، ولا هؤلاء الصناع قاموا ببيع جميع منتجاتهم لهذه المؤسسة، ولا حتى عقدت مجلسها الإداري لتدارس هاذ الوضعية، هاذ الوضعية خلقت حالة من الاستغلال العشوائي للمعادن في منطقة تافيلالت وفكيك وجعلت بعض الصناع المنجمين التقليديين يحققون أرباحا طائلة أخرجتهم من الإطار الذين كان يستهدفه الظهير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لكم.

السيدة الوزيرة عندكم رغبة في الرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقي لكم؟

إذن ما عندكمش.

إذن نشكركم على مساهمتكم معنا في أشغال هته الجلسة.

ونرحب مرة أخرى بالسيد وزير الفلاحة معنا في هته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

والسؤال الأول مع فريق التجمع الوطني للأحرار حول "توقعات الموسم الفلاحي الحالي".

السيد المستشار السي لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلك عن توقعات الموسم الفلاحي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، عفوا، نمشيو فوحدة الموضوع.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، السؤال دائما حول "توقعات الموسم الفلاحي الحالي"، لكم الكلمة السي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

مع قلة التساقطات المطرية التي تعرفها بلادنا، نسائلكم السيد الوزير عن توقعاتكم للموسم الفلاحي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير، نحن أمام موسم فلاحي آخر عنوانه الجفاف، وندرة المياه ومعاناة مضاعفة للفلاح في مقابل سياسة فلاحية تصر على الاستمرارية في نهج مخالف للواقع والمنتظر.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الحلول المبتكرة لإنقاذ القطاع والفلاح من هذه الوضعية الصعبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا للمنصة.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، الإشارة للظرفية المناخية، كما كتعرفو، كتعرف بلادنا واحد الوضع مناخي استثنائي وعنيف منذ أكثر من 6 سنوات مقارنة مع المراحل ديال الجفاف اللي عرفتها بلادنا، يعني فالماضي وفي التاريخ، وخصوصا فالتسعينات.

فارتفعت الوثيرة ديال سنوات الجفاف من 6% اللي كانت بين 1945 و1980 اللي كتوفر فيها الإحصائيات إلى 30% خلال الفترة ما بعد 1980، فأي سنة حتى لسنتين جافة من أصل 5 سنوات.

ومن بعد 2018 تفاقم الوضع وتم التسجيل ديال 6 سنوات جافة متتالية مع انخفاض غير مسبوق في المستويات ديال الواردات من المياه والمخزون ديال السدود والفرشة المائية، وتراجع متوسط الواردات ديال مياه السدود من 18 مليار اللي كانت كتسجل قبل من 1980 إلى 14 مليار من بعد 1980، وانخفض إلى أقل من 5 دالمليار متر مكعب في السنة خلال هاذ الخمس سنوات الأخيرة.

فيما يخص الموسم الحالي، فالتساقطات والمخزون من المياه بلغ معدل التساقطات إلى حد الآن 81 ميليمتر، أي بتراجع ديال 56% مقارنة مع معدل 40 سنة الأخيرة، واللي هو 184 ميليمتر، وبالنسبة ديال 43% بالنسبة للسنة الماضية اللي حتى هي كانت جافة، فنفس الوقت.

وسجلت نسبة ملء السدود إلى حدود اليوم 22%، تنهض على السدود اللي هي موجهة للقطاع الفلاحي، مقابل 29% بالنسبة لنفس الفترة فالسنة الماضية، وقد انعكس هذا الوضع طبعا على الحصة المائية للسقي فدوائر الري الكبير اللي كتسقى من السدود، حيث لا تتعدى 680 مليون متر مكعب مقارنة مع الحصة المتوسطية اللي تنديروها فعام متوسط، اللي هي 3.5 مليار ديال متر مكعب.

فدوائر السقي الكبير لا تتعدى المساحات اليوم، اللي عندنا فدوائر هاذ الدوائر، واللي المساحة ديالها الإجمالية القابلة للري هي 750.000 هكتار، اليوم الزراعات، أو المساحة اللي مسموح باش غادي تسقى هي ما كتفوتش 400.000 هكتار، أي بواحد الانخفاض ديال 44%، وهاذ الوضع هم كل المناطق ديال المملكة، وخاصة تلك المتواجدة جنوب واد أم الربيع، مما أثر سلبا على سير الموسم الفلاحي بصفة عامة، وخاصة نمو الزراعات والأشجار والغطاء النباتي بالمناطق الرعوية.

فيما يخص توزيع الزراعات، إلى غاية اليوم زرع 3 دالمليون ديال الهكتار بالزراعات الخريفية الكبرى، واحنا فآخر الموسم بقات غير بعض المناطق في الجبال، منها 2.4 مليون هكتار من الحبوب، 7% فيها مسقية، وهاذ الشي كيمثل 55% من البرنامج اللي كان مسطر ومتوقع، 430.000 هكتار من الزراعات الكلئية، 100.000 هكتار من القطاني.

وتم كذلك إنجاز برنامج الخضروات الخريفية فالمناطق السقوية، طبعا، على مساحة ديال 90.660 هكتار وتقريبا بواحد أكثر من 90% من البرنامج المسطر، وفيها البطاطس حوالي 25.400 هكتار، البصل 9000 هكتار، الطماطم المستديرة 3200 هكتار.

بالنسبة لزراعة الخضروات الشتوية واللي كتزرع اليوم ابتداء من 15 ديسمبر حتى لـ 15 مارس وصلنا لغاية اليوم 15.000 هكتار، أي 21% من البرنامج المحدد وإن شاء الله من هنايا لهاذ المدة اللي متبقة غادي نوصلو للهدف ديال 67.000 هكتار.

وسيمكن هاذين البرنامجين، يعني هاذ البرنامج ديال الخريف والشتوي من التغطية ديال، بمختلف الخضر، للحاجيات ديال بلادنا إن شاء الله حتى ليونيو 2024 بما في ذلك شهر رمضان المبارك.

الزراعات السكرية بلغت المساحة المزروعة من الشمندر السكري 22.670 هكتار، حتى هي ياله 42% بالنسبة للمساحة المبرمجة، وهاذ الشي طبعا لأن ما كاينش المياه فهاذ المناطق ديال الشمندر.

قصب السكر 1000 هكتار من الهدف ديال 3000 هكتار.

مواكبة البرامج الزراعية، فكيما سبق ليا باش تحدثت على هاذ الشي، كان هناك عدة إجراءات اللي قامت بها الحكومة ونزلتها الوزارة لتتبع الموسم والتأطير ديالو، كنهم كل حلقات سلاسل الإنتاج، وفيها ما يهم المعالجات ديال الظرفية، وفيها من جهة أخرى المواصلة ديال التنمية الفلاحية عبر تنزيل برامج استراتيجية للجيل الأخضر من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة اللي جات فهاذ الظرفية.

ففيما يخص الإنتاج النباتي، كاين دعم البذور، فالحبوب مدعمة بالثلث ديال الأثمنة وبلغت المبيعات من البذور لحد الآن 668.000 قنطار، واحنا كنا حضرنا مليون و100 قنطار.

إعانة بذور الطماطم المستديرة والبطاطس والبصل لأول مرة، وهاذ الشي درناه بواحد المقاربة اللي باش نخفضو فالكلفة ديال الإنتاج ديال هاذ الخضر اللي هي مهمة وأساسية لتمويل السوق الداخلي.

الإعانات كتتراوح ما بين 50 حتى لـ 70% من سعر الاقتناء ديال هاذ البذور، عندنا بالنسبة للطماطم 70.000 درهم للهكتار للبيوت المغطاة، وكاين الطماطم اللي كتكون فالحقول واللي هي موسمية، وهنا الإعانات كتوصل حتى لـ 40.000 درهم للهكتار.

البطاطس 16.000 هكتار بالنسبة للبذور المعتمدة، و8000 درهم بالنسبة للهكتار للبذور العادية، والبصل 5000 درهم للهكتار البذور المعتمدة، و4000 للهكتار للبذور العادية، وهاذ الشي كله كيشمل هاذ البرامج، لا ديال الخريف ولا ديال الشتوية الآن، والشمندر 1000 درهم للهكتار.

الأسمدة الآزوتية حتى هي أول مرة كنديرو هاذ الإجراء واللي كلها مستوردة طبعا، وتنستعملو واحد الحجم ديال 500.000 طن في السنة، وكلها غادي تكون مدعمة، عندنا الأثمنة كتراوح بـ 330 درهم للقنطار بالنسبة

للملحة (l'urée)، 46% ديال الأزوت، 240 درهم بالنسبة للأمونيترات 33، و150 درهم للقنطار بالنسبة لنترات الأمونيوم اللي هو 21% ديال الأزوت.

كما تمت المواصلة ديال البرنامج الوطني للبذر المباشر للحبوب، وهاذ التكنولوجيا جد مهمة، أعطت الفعالية ديالها، وتندعموه بشراء البذارات، هاذ العام عملنا 130 بذارة بالنسبة للتعاونيات الفلاحية، وطبعا عندنا الدعم للناس اللي بغاو يشريوها، عندنا 50% ديال صندوق التنمية الفلاحية.

وإلى حدود الآن بلغت المساحة المزروعة 106.000 هكتار من أصل، الهدف اللي كان عندنا هو 200.000 هكتار.

سلاسل الإنتاج الحيواني، دعم الأعلاف، الاستمرار في توفير الشعير بثمن مدعم فحدود 200 درهم للقنطار بواحد الطريقة ومقاربة ديال الشباك المفتوح، واحنا غاديين فهاذ الشي على الصعيد الوطني كله، ونتمناو الله يرحمنا بالشتاء.

عندنا دعم الأعلاف المركبة الموجهة لقطيع الأبقار الحلوب بثمن مدعم محدد في 250 درهم للقنطار، والكلفة الإجمالية اللي يعني وجدناها المرتقبة هو 1 مليار و100 مليون درهم، تخصيص واحد المليار ديال الدرهم فيما يخص الأعلاف المركبة الموجهة للدجاج، واحنا مع الفيدرالية البين مهنية تنشوفو فوقاش يمكن لنا نتزلوها ونستعملها حسب التطور ديال ثمن السوق.

توريد الماشية عبر إنشاء نقط الماء بمختلف الوسائل على الصعيد الوطني، وغادي يكون عندنا دعم جديد فهاذ النطاق.

وطبعا نتمناو من الله تحسن الظروف المناخية فهاذ الشهر المقبل والشهر اللي من بعد، باش يتحسن الغطاء النباتي، خصوصا فيما يخص المراعي، طبعا هاذ الشتا الأخيرة كان عندها واحد الوقع جد مهم فعدة مناطق ديال الشمال، ونتمناو من الله تكون الظروف متاحة باش يكون الاستدراك مع الزراعات الربيعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأعطي الكلمة الآن للفرق التالية، التجمع الوطني للأحرار، الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والفريق الحركي بالترتيب.

الكلمة للتجمع الوطني تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا يسعني في البداية إلا أن أنوه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، تتواصلون بشكل غير مسبوق مع الفلاحة والمهنيين، تواجهون الأزمة بشجاعة وتواكبون أنجع الاستراتيجيات التي حققت تنمية مستدامة، متوازية للقطاع الفلاحي الوطني.

نعم، هناك أزمة حقيقية للماء لأنه لا يمكن الحديث عن فلاحة إنتاجية دون موارد مائية كافية، لذلك، نرى أن الجفاف أصبح مهيكلا يجب تشجيع البحث العلمي الفلاحي مستقبلا.

على هذا الأساس، مؤكدا داخل فريقنا على أن تدبير أزمة الماء لا يجب أن يكون على حساب القطاع الفلاحي، نعلم جيدا ان الموسم الفلاحي اتسم بعجز كبير في التساقطات المطرية، لا يسعنا إلى أن ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بنعمة المطر.

وهاذ الجفاف أدى إلى ارتفاع أسعار الخضر، ونتمنى، إن شاء الله، أن تكون نعمة المطر تحد من هذا الارتفاع.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالدعم الملكي الكبير المقدم لقطاع الفلاحة، لكي تبقى هذه المدخلات في مستوى القدرة الشرائية للفلاح، فإذا كان الغرض من الدعم هو تقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية أمر ضروري للتخفيف من تكلفة الإنتاج، إلا أنه، السيد الوزير، نقولها أن الأثمنة ارتفعت، أثمنة البذور، وهذا راجع لاستيراد بعض دول شمال إفريقيا البذور من الدول كهولندا واسكوتلندا ليس لأجل غرسها بل لأجل غرض الأكل، هذا هو الذي تفاقمت فيه أسعار البذور وتناقصت بحجم كبير في العرض بالسوق الوطنية.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير إلى مواصلة هذا الدعم ليستمر على مدى السنة كلها بالنظر لما يعانيه الفلاح المغربي ومربو الماشية من إكراهات، مؤكدين على توزيع القمح المدعم وفق الموارد الرعوية لكل جهة تراعي حاجياتها مع توسيع نقاط البيع والإسراع في إنجاز الأسواق النموذجية وتنظيمها، واليوم أصبح عائق كبير بعض المضاربين في هاذ القطاع والفلاح المغربي ينتج ويساير التنمية، ويوفر الأمن الغذائي منذ بداية تنزيل مخطط المغرب الأخضر، أضحى القطاع الفلاحي محركا قويا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية السي اعبيد تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

كما جاء في جوابكم، السيد الوزير، فالعديد من الجهات والأقاليم يعيشون نقصا حادا في التساقطات المطرية للسنة الخامسة على التوالي.

عم هذا الجفاف الذي يخيم على معظم المناطق في بلادنا أصبح هيكليا، وله وقع كبير، حيث تضرر منه جميع الفلاحين الصغار والمتوسطين، وحيث أدى إلى انخفاض حاد في سلاسل الإمداد وإنتاج محاصيل الحبوب والزراعات

الأخرى التي تعتمد على الأمطار، ناهيك عن تربية المواشي التي أصبحت أعدادها في نقص مستمر من جراء غلاء الأعلاف وأثمنتها الملتهبة.

نعم، ننوه بتوفير الشعير المدعم، وكذلك أسمدة التغطية بأثمنة تفضيلية، وكذلك بذور بعض الخضر، لكن الضرر الذي لحق بالعديد من الفلاحين في مزروعاتهم، سواء في السنة الفارطة أو هاته السنة أكبر مما نتصور، حيث أن جل الحقول المزروعة بالحبوب حاليا لازالت بدون إمداد أو أصيبت بالتلف في ظل النقص الحاد للأمطار، فكل هته العوامل أدت إلى ضعف المداخيل أو انعدامها لدى فئات عريضة من سكان البوادي، ومع تدهور مستوى المعيشة لدى غالبية الشباب وانعدام الشغل لا يجدون أمامهم سوى الهجرة للمدن.

وفي ظل هذا الوضع الصعب جدا، وفي سبيل إنجاح الموسم الحالي، بعد أن يمن الله علينا بالمطر، ألم يحن الوقت، السيد الوزير، للبحث عن الاستثمار العلمي والرفع من الإنتاجية من أجل تحقيق الأمن الغذائي لبلادنا؟ والبحث بكل جدية عن زراعات بديلة توفر لنا كل ما نحتاجه للمعيش اليومي بعيدا عن اختراق أمننا المائي والحفاظ عليه.

ومع هته الوضعية المزرية التي يتخبط فيها معظم الفلاحين، لابد من اعتماد إجراءات استثنائية كالدعم المباشر للفلاحين المتضررين من أجل استعادة الثقة والأمل وتعزيز الموروث الفلاحي والحيواني، عوض اللجوء إلى عملية استيراد الحبوب واللحوم، وكذلك لابد من مواصلة مجهوداتكم المبذولة في دعم الأعلاف والبذور ومراقبتها والتفكير مستقبلا في دعم أسمدة العمق.

ونتيجة لتراكم الديون على أغلبية الفلاحين، لابد من استراتيجية محكمة لتأجيل ووضع أسس جديدة للاقتراض، ولابد كذلك من إعادة النظر في كلفة الطاقة وتأثيرها على الإنتاج.

منتجو الحليب، السيد الوزير، يدقون ناقوس الخطر من جراء النقص الكبير في المنتوج مع اقتراب الشهر المبارك، فلابد إذن من الاهتمام بهذا الموضوع لتوفير هذه المادة الحيوية.

السيد الوزير،

جاء في جوابكم أن تمويل السوق لهته السنة لم يتعد 700 مليون متر مكعب من المياه، فهته الكمية الضئيلة..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،

<u>المستشار السيد لحسن حداد:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قطاع الفلاحة اللي كتدبروه عندو أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذلك عندو أهمية بالنسبة لواحد 40% ديال الساكنة ديال العالم القروي في المغرب اللي تيعيشو في البوادي.

احنا تنساندو العمل اللي تتقومو به، السيد الوزير، والعمل اللي تتقوم به الحكومة، والمخطط الأخضر راه حول بلادنا من بلد فلاحي تقليدي لواحد البلد اللي هو فلاحي عصري، والمعاملات ديال الفلاحة تتوصل 120 مليار ديال الدرهم، وفيها 70 مليار ديال الدرهم اللي هي صادرات، إذن هذا المسألة اللي خصنا نثمنوها.

ولكن التحدي اللي تنعرفوه - شرتو ليه، السيد الوزير - هاذ السنوات هو النقص في المياه والشح في المياه وتأثير هذه الوضعية على الفلاحة السقوية وعلى الفلاحة البورية، إذن ملي تتقومو به، السيد الوزير، بتنسيق مع وزير التجهيز والماء باش يمكن لكم ترشدو استعمال المياه الجوفية ومياه السدود باش نركزو على الأمن الغذائي الوطني، ونركزو كذلك ما نصدرو إلا المنتوجات اللي عندها القيمة المضافة العالية، هذي مسألة أساسية جدا، وبغيناكم تمشيو فيها، السيد الوزير.

ولكن السؤال هو واش هاذ العام مثلا غادي يمكن لنا أننا نسقيو في السهول ديال تادلة وبني ملال والفقيه بنصالح؟

عرفتو بأن هاذ السنوات هذي سد الحنصالي وبين الويدان، سد الحنصالي وبين الويدان كان الماء ديالهم تيمشي للمسيرة باش نسقيو الدار البيضاء، ولكن الدار البيضاء ما غيبقاش عندها مشكل، لأنه الآن يمكن لها أنها نزودوها من سد محمد بن عبد الله، في إطار الربط ما بين الأحواض المائية.

إذن سد الحنصالي وبين الويدان فيهم شي ما يمكن لنا نسقيو به؟ واش غادي يرجع الموقف ديال بني ملال للاشتغال لأنه تيشغل واحد الكثير واحد العدد كبير جدا من الناس؟

بالنسبة للفلاحة البورية، السيد الوزير - وانتوما عارفين هاذ المسألة - هاذي 4 سنوات ما جات الصابة، كاين اللي تيزرع وما تيحصد والو، كيفاش غادي نواجهو هاذ الوضعية؟ واش كاين شي دعم بالنسبة للفلاحين في هاذ الإطار هذا؟ الماء كاين الناس اللي ما لقاوهش للشرب وعارفين هاذ القضية هذي وكاين واحد المجهود تتقوم به الدولة في هاذ الإطار، كاين اللي ما لقاوهش باش يوردو بهايم ديالهم، كاين الكثير اللي باعو البهايم ديالهم وهذا أثر على اللحوم الحمراء، وانتوما، السيد الوزير، اخذيتو واحد القرار اللي كان شجاع وكان مهم جدا هو استيراد اللحوم الحمراء من الخارج.

نعم، كاين هاذ الاستيراد هذا، وهاذي مسألة اللي تنساندوكم فيها، السيد الوزير، ولكن راه فاش تيجيبوها المستوردين وكيبيعوها الثمن ديالها تيطلع بـ 30، 40% فاش تتوصل عند المواطنين، إذن مازال هاذيك السوق ديال الوساطة والناس ديال الجملة تيتحكمو، واش كاينة شي إجراءات في هاذ الإطار؟ فين وصلتو في إطار إصلاح سوق الجملة السيد الوزير؟

هاذ السنة كذلك غادي نعتمدو على سوس، لأن كاين المحطة ديال التحلية ديال المياه ما كفياش بالنسبة لسوس، كافية بالنسبة لشتوكة آيت باها ولكن ما كفياش بالنسبة للمناطق الأخرى، ولكن ماطيشة اللي غادي تجي من تما مهمة، وخصوصا احنا مقبلين على رمضان، كاين اللي غادي يصدروها لأن عندها واحد القيمة مضافة لا بأس بها، ولكن إلى تدخلو كذلك السماسرية والوساطة غادي يطلع الثمن ديالها، خصوصا في الشهر ديال رمضان.

إذن، السيد الوزير، بالنسبة احنا عارفين بأنه في انتظار باش تخرج المحطات ديال التحلية ديال الماء ديال البحر مقبلين على سنوات عجاف، ولكن خصنا لابد أننا تتضافر الجهود، خصوصا الجهود ديال القطاع الخاص باش يساعدنا في التحلية..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكر السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات المهمة.

إن الوضع الذي تمر به بلادنا نتيجة للعجز المائي المسجل في هذا الموسم الفلاحي من المرجح أن تكون له انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

نتفهم جيدا التحديات التي تواجهها الحكومة في هذا المجال، ولهذا يجب اتخاذ التدابير المناسبة على وجه السرعة لدعم القطاع الفلاحي في هذا الوقت العصيب، ونقترح في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ما يلي:

- خلق أوراش عمل تهم بناء المسالك القروية وصيانة السواقي إلى آخره، من أجل الحد من البطالة وتشغيل اليد العاملة بهذه المناطق؛
- الترخيص بحفر الآبار في بعض الواحات التي أصبحت تعرف فيها أشجار النخيل وضعية حرجة؛
- التعليق المؤقت للضرائب المفروضة على الفلاحين للوصول إلى أسواق الجملة، في انتظار إعادة النظر في منظومة هذه الأسواق؛
- ونظرا لتراجع مساحة الرعي التي تقلصت فيها التساقطات المطرية، فإننا ندعو إلى الاستمرار في دعم مربي الأغنام لضمان الإمداد الطبيعي للأسواق بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وكذا دعم مربي الأبقار الحلوب؛
- تقديم تسهيلات للفلاحين فيما يخص آجال الأداء الخاص بعقود الكراء المبرمة في إطار الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وكذا الضرائب ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها من الالتزامات الأخرى؛
- الاستمرار في دعم الصادرات الفلاحية التي تشكل قيمة مضافة كبرى، وذلك خارج كل المزايدات؛
- استدراك التأخر الذي عرفه قطاع الماء خلال العشر سنوات الأخيرة والإسراع بإنجاز المشاريع الكبرى لتحلية مياه البحر وربط الأحواض المائية، وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن نجاح المخططات الاستراتيجية الكبرى، التي وضعتها بلادنا، وعلى رأسها مخطط "المغرب الأخضر" وكذا مخطط "الجيل الأخضر" والتي أكدت فعلا أن المغرب بلد فلاحي بامتياز، ونشد بالمناسبة عاليا على يد الفلاح المغربي، الذي رغم كل الظروف التي مرت بها بلادنا (جائحة "كوفيد-19" وتوالي سنوات الجفاف)، فإنه لازال يشتغل ويضحي من أجل توفير المنتوجات الفلاحية والمساهمة في ضمان الأمن الغذائي ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

مما لا شك فيه، السيد الوزير المحترم، أن واقع القطاع الفلاحي ووضعية الفلاحين، خاصة الصغار أو المتوسطين، أضحى أكثر هشاشة جراء توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة والبذور وفي ظل الإشكاليات المرتبطة بتنزيل برامج الدعم.

السيد الوزير المحترم،

إزاء هذا الواقع، انتظرناه وانتظره معنا الفلاح أن تأتي الحكومة بإجراءات تحفيزية للقطاع وللفلاح على وجه الخصوص في قانون المالية للسنة الحالية، بغية مواجهة التحديات التي يعرفها القطاع والفلاح والكساب، لكن للأسف، السيد الوزير، جاء القانون بعيدا عن انتظارات وتطلعات الفلاحين، خاصة في ظل سياسة قطاعية تهمش التنظيمات المهنية وتواصل دعم الاستثمار في الزراعات الموجهة للتصدير على حساب الفرشة المائية.

السيد الوزير المحترم،

إنجاح الموسم الفلاحي الجديد يتطلب مقاربة جديدة تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية عبر التركيز على الفلاح كمحور للمنظومة الفلاحية بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي مع ما له من أهمية طبعا، وكذا بالتشاور الفعلي مع الشركاء القطاعيين الجادين في صدارتهم الغرف الفلاحية والتنظيمات المهنية وجعل مصالح القطاع فوق كل اعتبار.

نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى مقاربة جديدة ترتكز بالأساس على دعم

شفاف ومنصف للفلاحين ومربي الماشية، عبر دعم البذور والأعلاف وتوريد الماشية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتوزيع الدعم وضمان وصوله فعلا إلى مستحقيه، ومعالجة إشكالية ديون الفلاحين، عبر إلغائها أو إعادة جدولتها وعلى غرار إلغاء ديون مؤسسات عمومية أخرى ودعم مؤسسات أخرى وحل إشكالية التأمين الفلاحي، الذي لم يعد يحمي الفلاح ومراجعة شروطه المجحفة.

إنجاح الموسم الفلاحي، السيد الوزير المحترم، يستلزم كذلك حل إشكالية ندرة المياه وتدبير إشكالية التسويق، وخاصة بالنسبة للمنتجين في المناطق القروية والجبلية.

السيد الوزير المحترم،

في ظل محدودية آثار مخطط "المغرب الأخضر"، تظل أسعار الخضر والفواكه والقطاني والحبوب واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، مرتفعة جدا، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات الناجعة للتحكم في أسعار هذه المنتجات الفلاحية التي تؤرق كاهل الأسر المغربية، كما نجدد مطالبنا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الوقت المتبقى لكم للرد على التعقيب.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، أشكركم على هاذ التفاعل والاقتراحات والملاحظات.

خصنا نعرفو بأن المعادلة اليوم جد صعبة، المعادلة ملي تنقول جد صعبة يعني ما كيكونش حلول اللي هي باينة وحلول اللي تقنية واللي كنتحكمو فيها، الإشكالية كل هاذ الشي اللي تدار وكل هاذ الاستثمارات وكل هاذ الدعم، لولا كانت عندنا غير نصف سنة عادية لو كان هاذ الشي غادي يعطي واحد الأثر ديالو كبير، فاحنا عارفين هاذ المعادلة خدامين عليها، كنستعملو كل الإمكانيات اللي متاحة، الفلاحة صابرين وفي واحد الوضعية جد جد صعبة، ولكن هاذ الشي نطلبو الله يرحمنا بالشتا، وهاذ الشي اللي غير خصنا نعرفو بأن راه ما فيهش الصغير والكبير والمتوسط، هاذ الشي كيقيس الجميع، وهاذ الشي كلشي تحت الضغط، وربما اليوم هاذوك اللي دارو استثمارات كبيرة هوما اللي تضررو أكثر من هذه الوضعية.

الزراعات البديلة، طبعا احنا فيها، غير نذكركم بأنه الاستراتيجية هاذي هي اللي جات فيها هو التأقلم، هو أنظمة زراعية اللي هي متأقلمة، وهاذ الشي تتشوفوه بعض الزراعات اللي ما كانتش معتادة، احنا التنمية ديال الصبار، التنمية ديال أركان، التنمية ديال الخروب، ديال الكبار، ديال كل هاذ الشي ما كتبانش دابا، ولكن هذه هي الأهداف اللي عندنا باش.. والزيتون كذلك باش نوسعو في هذه الزراعات.

ما كندعموش الزراعات اللي مستهلكة للماء، ولكن هاذ الشي ديال اختيار ديال الفلاح راه هو حر، راه ما كاينش شي قانون اللي كيلزمو باش يدير هاذي وهاذي، اللي ما كنديروش ما كنحفزوهاش من الدعم ديال الدولة، هذا هو الوسيلة الوحيدة اللي عندنا باش نوجهو، وثانيا - نكونو واضحين - بأنه هاذ الزراعات شحال فيها من الهكتارات؟ شحال عندنا ديال l'avocat؟ شحال عندنا ديال الدلاح الأحمر؟ راه احنا تنهضرو على 10.000 هكتار، على 9000 هكتار على هاذي راه ماشي شي كميات، وما كاينش شي استراتيجية ديال الدعم ديالها.

ثانيا، ما كندعموش وكنمشيوش غير للزراعات اللي تمشي للتصدير، هذا خطأ وخصنا نعرفو بأنه ما يمكن لناش المعادلة ديال الفلاح خص يكون فيها تمويل السوق الداخلي، يكون فيها تصدير، والحساب ديالو كتديرو حول هاذ الشي، راه ما يمكن لوش باش يدير استثمارات كبيرة وهو ما عندوش الرؤية، فين غادي يصدر هاذشي؟

احنا طبعا هاذ الشي في هاذ الأزمة اللي عايشين فيها ومع المهنيين، ونقول لك كاينين مهنيين حاسين بهاذ الشي وكيساهمو في هاذ المعادلة ديال التمويل ديال السوق الداخلي أولا، إذن راه اللي كنسمعو بأن التصدير هو اللي.. كلشي ذاك الشي غالط، هاذ المعطيات كلها غالطة، نعطيكم المثل ديال ماطيشة اليوم، كنا كنفسرو لكم بأنه الماطشية هاذ الدعم اللي دارت الدولة لماطيشة والبصلة والبطاطس غادي تهبط وها هي هبطات، وعلاش كانت غلات؟ لأن كان البرد، ماطشية كانت كاينة الإنتاج ما كانتش كتوصل، ما كانتش كتحمار، اليوم ملي طلعت راه الفلاح في ورطة اليوم، لأنه طلعت وعندو إنتاج كبير خصو.. شحال وصلات الماطيشة اليوم؟ اليوم 1 درهم حتى لـ 3 دراهم و2 دراهم هي المتوسط اللي كتباع في السوق وهذا، وطبعا غادي تقولو راه هاذ المشكل الكبير والعويص اللي عندنا هوما الوسطاء اللي كتجي من بعد، اللي كيوصلوها للمواطنين، هاذيك حاجة أخرى، فإذن هاذ الفلاح هاذ المطيشة اللي واش يمشي يرميها ما يصدرهاش؟ ها السوق الداخلي ها هو نمونوه، إذن خص يصدرها، بل خصنا نعرفو بأن كاين معادلة راه ما كاينش غير عميان ولا غير كندعمو، راه كاين مراقبة، كاين الفلاحة حتى هوما كيديرو الحساب، كيديرو واحد الرؤية ديالهم.

في شهر رمضان المقبل، إن شاء الله، الله يدخلو على بلادنا بالخير، احنا حضرنا مع المهنيين، لا الفلاحة ولا الصيد البحري باش يكون واحد الجهد كبير ديال هذه السنة باش الجميع يساهم، باش يكون التموين ديال الأسواق يؤثرو على الأثمنة بصفة إيجابية بالنسبة للمواطن.

السنة راها غادية، نتمناو الله يرحمنا، وإجراءات أخرى راه احنا تنتداولها وتنشوفوها وتنتناقشو مع المهنيين، آش يمكن المعمول اللي يتدار باش نساهمو في المواكبة ديال الفلاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأمر إلى السلسلة الثانية من الأسئلة الشفهية الآنية ذات وحدة الموضوع.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ حنين تفضل.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيد الوزير، يتمحور حول تحلية مياه البحر الموجهة للقطاع الفلاحي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن المجهودات التي تبذلها وزارة الفلاحة في إطار تفعيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب وماء السقي؟

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عن برامج تحلية مياه البحر وأهميتها نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد سعيد شاكر:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالبرنامج الوطني لتوفير مياه الشرب والري 2020-2027 تيهدف، كما عرفتو، طلقو جلالة الملك، حفظه الله، في 2020، وتيهدف إلى تسريع الاستثمارات في قطاع الماء من خلال إنجاز مشاريع مهيكلة، وتتشرف واحد اللجنة وزارية تيترأسها السيد رئيس الحكومة ومكونة من وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والماء، الفلاحة، والاقتصاد والمالية، إضافة إلى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، فكاين واحد التنسيق تام بين كل هاذ القطاعات وعلى كل الجبهات وعلى كل الحلقات ديال هاذ البرنامج.

بغيت غير نرجع للدور ديال وزارة الفلاحة في هاذ البرنامج، عندنا ثلاثة محاور:

أولا، تحلية مياه البحر، فتم الاعتماد ديال تحلية مياه البحر لأغراض السقي لحماية واستدامة الري في بعض الأحواض الزراعية وإنشاء أحواض جديدة، هاذ الشي كان في اشتوكة، كان فيها إشكالية كبيرة وكان الحل والوحيد هو تحلية مياه البحر، فعملت الوزارة هاذ المحطة الأولى ديال تحلية مياه البحر للسقي باش تسقي 15.000 هكتار بسوس- ماسة باشتوكة بالضبط وإمداد ديال مدينة أكادير بالمياه الصالحة للشرب.

وتم تشغيل هاذ المحطة فثي دجنبر 2022، واليوم ماطيشة، كما قال السيد المستشار المحترم، اللي كاينة في بلادنا تتجي من هاذ 15.000 هكتار.

وبلغت الكلفة ديال المشروع كانت 4.4 مليار درهم منها 1.5 مليار ديال الدرهم كمساهمة من الدولة، لأن هاذ الشي كان بشراكة بين الدولة والخواص.

في نفس الوقت، شرعنا منذ السنة الماضية في إنشاء محطة تحلية مياه البحر مزودة بالطاقة الريحية بجهة الداخلة - وادي الذهب لري واحد مدار سقوي جديد اللي المساحة ديالو 5200 هكتار، وكذلك تزويد مدينة الداخلة والضواحي ديالها بالمياه الصالحة للشرب، والتكلفة ديال هاذ المحطة غادي تكون 2.5 مليار ديال الدرهم، الدولة تتساهم بـ 1.5 مليار ديال الدرهم، ومن المرتقب، باش ننهيو الأشغال ونبداو السقي، إن شاء الله، في يونيو 2025.

من جهة أخرى، أطلقنا دراسات مشاريع للسقي بواسطة تحلية مياه البحر في مناطق أخرى، وغير نفكر بأنه احنا الهدف ديالنا في هاذ الشي ديال المياه المحلاة هو نوصلو لواحد المساحة المستهدفة ديال 100.000 هكتار على الأقل على طول السواحل ديال بلادنا ديال 3500 كيلومتر، فعندنا فهاذ الدراسة اللي انتهت الأولى من هاذ (la série) ديال الدراسات، عندنا حوض فلاحي بمنطقة شبيكة بإقليم طنطان، على مساحة 5000 هكتار، عبر إنشاء محطة تحلية بسعة ديال 47 مليون متر مكعب، وغادي تبدا إن شاء الله الأشغال، نطلقو طلب العروض فالشهر المقبل، بواحد الميزانية اللي كتقدر 2.2 مليار درهم.

منطقة الري بسيدي رحال والمرتبطة بمحطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء، هاذ المحطة ديال الدار البيضاء اللي غتخصص خصوصا للماء الصالح للشرب للدار البيضاء، غادي تعطينا ماء للسقي ديال 8000 هكتار بالنواحي ديال سيدي رحال، ومن المتوقع باش هاذ يكون التشغيل ديال هاذ المحطة في أواخر 2026 بداية 2027.

كما أطلقنا دراسة جدوى ديال المشاريع بمناطق أخرى، الدراسات اللي هي غادية اليوم، فيها كاينة عندنا المنطقة ديال الشرق، تارودانت، تزنيت، كلميم، بوجدور والصويرة لأجل الماء لشيشاوة والوليدية.

المحور الثاني هي مشاريع تحويل المياه والربط بين الأحواض المائية، وحتى هذا محور مهم جدا فهاذ البرنامج، كتلعب الوزارة فيه دورا مع الشركاء المؤسساتيين الرئيسيين في إنشاء وإنجاز وتنفيذ المشاريع الكبرى لتحويل المياه والربط بين الأحواض المائية، وكنكونو يعني (maître d'ouvrage délégué) مع الإخوان ديال وزارة التجهيز اللي هوما (les maîtres d'ouvrages) ديال هاذ البرامج، في إطار تعاقدي مع وزارة الداخلية والتجهيز والماء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

عندنا الشطر الأول هو مشروع الربط بين حوض سوس وسد سيدي محمد بن عبد الله، على طول 66 كلم، واللي انتهينا منه في وقت قياسي ديال 10 ديال الأشهر بكلفة إجمالية كتبلغ 6 مليار ديال الدرهم، وتم لحد الآن تحويل ما يناهز 130 مليون متر مكعب منذ إطلاق التشغيل ديال هاذ المشروع فشهر غشت.

عندنا مشروع ثاني: ديال الربط بين سد وادي المخازن وسد "دار خروفة" في الشمال، لدعم تزويد طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب، والذي ستنطلق الأشغال به الشهر المقبل، الصفقة راها غادية، وغادي فالشهر المقبل إن شاء الله نطلقو الأشغال على مدى 8 ديال الأشهر، بواحد التكلفة مالية ديال 840 مليون ديال الدرهم.

دعم مشاريع تزويد الدار البيضاء الكبرى بماء الشرب، هنايا كاين قنوات اللي الإيصال ديال المياه، هنا كذلك عندنا مع الإخوان ديال (l'ONEE[2]) واحد التعاقد باش نعاونوهم للتنزيل ديال هاذ المشروع.

المحور الثالث: مشاريع تحديث نظم السقي وتوسيع الأحواض المسقية، عندنا، أولا، عصرنة شبكة السقي وتحويل نمط السقي التقليدي إلى الري الموضعي، وهاذ الري الموضعي فيه عدة تقنيات، اليوم كاين تقنيات اللي كتسمح لاقتصاد أحسن وأكثر من المياه، وعندنا فالأهداف ديالنا فاستراتيجية "الجيل الأخضر" من هنا لـ 2030 باش نجهزو 350 ألف هكتار إضافية، واليوم باش نوصلو إن شاء الله من هنا لـ 2030 على الأقل فبلادنا تكون عندنا مليون هكتار اللي مجهزة بالسقي بالتنقيط.

التهيئة الهيدرو فلاحية لأحواض السقي الجديدة على مسافة 60 ألف هكتار، عندنا السهل ديال فاس، ديال سايس اللي تقريبا تجهز، احنا مع الإخوان ديال التجهيز كنتسناو باش البراج غادي يكمل، كان فيه واحد التأخير، واليوم مع هاذ الحكومة كيتم الاستدراك ديال هاذ الشي، وإن شاء الله فهاذ السنة هاذي، فهاذ مارس ولا أبريل مع السيد وزير التجهيز، غادي يكون نتمناو الله يعمر البراج، يكون المشروع كمل ويبدا السقي.

التهيئة الهيدرو فلاحية لأحواض الري الصغير والمتوسط، هنايا كنعرفو بأنه عندنا عدة مناطق اللي فيها المياه، اللي فيها العيون، اللي فيها المنابع، ولكن ما كانش خص التحديث ديالها، خص الاقتصاد في الماء حتى في هاذ الشي وخص نمط ديال السقي حتى هو يمشي لنمط السقي المتحكم فيه وأن الهدف ديال 200.000 هكتار اللي غادي تكون فيها برامج مهمة، وخصوصا في المناطق الجبلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب المفصل واللي قربنا من مختلف البرامج التي الحكومة عازمة على تنفيذها لمعالجة أزمة الماء الناتج عن تعاقب سنوات الجفاف.

لذلك، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات الجبارة للحكومة في مجال تنفيذ برامج تحلية مياه البحر في ظل إكراهات اقتصادية ومالية صعبة جدا، وهذا تيبين على أن للحكومة اليوم إرادة قوية وسياسة جدية لمعالجة الأزمات، وهاذ الشي باش توجدت الحكومات.

هاذ المجهودات، السيد الوزير، تثبت بالملموس مقاربة الحكومة الجدية لمعالجة ندرة المياه، من خلال التعامل مع الجفاف كمعطى هيكلي، وليس معطى ظرفي فقط كما كان ينظر إليه في السابق.

لذلك، السيد الوزير، لابد من التنويه عاليا بالتوجيهات الملكية السامية بشأن تدبير ندرة المياه.

لذلك، فبكل تأكيد اليوم نحن مطمئنون على المستقبل، السيد الوزير، بفضل هاذ المقاربة المبتكرة والتي من المؤكد أنه ستكون لها نتائج إيجابية على مستوى ضمان الأمن المائي، ليس فقط بالنسبة لوفرة الماء الصالح للشرب، ولكن حتى على مستوى توفير المياه من السقي لحوالي 100.000 هكتار كما جاء في جوابكم السيد الوزير.

فقط، نود التنبيه إلى أنه لابد من حلول كذلك مبتكرة لمعالجة ندرة المياه في المناطق الداخلية التي تبعد عن الساحل عن البحر، سيما في سهل الغرب

[2] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au Potable.

وسهل سايس، وأنتم تعرفون أن هذه تعتمد على السقي خاصة المدارات السقوية.

اليوم، السدود بدات حتى هي تعاني من ندرة من الروافد المائية، احنا تنعرفو بان في هاذ المناطق هاذي، هناك زراعات مهمة وهناك إنتاج فلاحي وأن هاذ الأنشطة الفلاحية تساهم بدون شك في فرص الشغل، ولها كذلك مساهمة في الناتج الداخلي الخام، فلابد من التفاتة ولابد من حلول كذلك استباقية لمعالجة العجز المائي والخصاص المائي في هذه المناطق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشيد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهودات المقدرة التي تبذلها وزارة الفلاحة ولاسيما في إطار تنزيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه السقي وتعبئتها من أجل تنفيذ المخطط الاستعجالي.

في هذا الإطار، نجدد اعتزازنا بكل التوجيهات الملكية السامية ذات الصلة بالسياسة المائية لبلدنا وبالعناية الملكية السامية بهذه المادة الحيوية، كان آخر حلقتها ترؤس جلالته جلسة عمل يوم 16 يناير الجاري، والتي دعا فيها الحكومة إلى اعتماد تواصل شفاف ومنتظم تجاه المواطنين حول تطورات الوضعية المائية والتدابير الاستعجالية التي سيتم تفعيلها، مع تعزيز توعية العموم بأهمية الاقتصاد في استهلاك الماء ومحاربة جميع أشكال التبذير لهذه المادة الحيوية واستخدامها غير المسؤول.

نتابع بكثير من الاهتمام كذلك الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وتتخذها الحكومة لضمان استقرار أثمان المواد الفلاحية في السوق الوطنية، وندعوها إلى اتخاذ المزيد ولاسيما في ظل دعم الاستقرار والأدوار الملتبسة التي يقوم بها العديد من الوسطاء والمضاربين، خلافا لما يحاول البعض جر النقاش العمومي إليه في بلادنا في تضارب ما بين الأمن المائي والأمن الفلاحي.

فإننا نؤمن بأهميتها معا وبالأولوية التي يكتسيانها معا، لذلك فإن استمرار التنسيق ما بين مختلف المتدخلين في هذا المجال هو الجواب الحقيقي على مختلف هذه الإشكاليات، لذا نثمن عاليا كل المشاريع الهيكلية التي أنجزتها وزارة الفلاحة، وذلك من أجل إنجاح تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، والذي أثمر نتائج مهمة ولاسيما من خلال إشراف الوزارة على محطة تحلية المياه في اشتوكة آيت باها، والدور الأساس في الطريق السيار المائي الرابط بين حوض سبو وحوض أبي رقراق.

كذلك، السيد الوزير، لابد أن أثير انتباهكم فيما يخص الأقاليم الجنوبية لا تستفيد من الأعلاف المركبة، لأن الأقاليم الجنوبية هي بالنسبة للجمعيات تستفيد من تجميع الحليب بالنسبة للإبل، والإبل ما دخلتوها في برنامج الأعلاف المركبة، لذلك، الله يجازيك، المغرب عندو خصوصيات حسب الجهات، إذن خصوصية الأقاليم الجنوبية هي تجميع حليب الإبل، وبالتالي انتوما ما عطيتو كوطا لمربي الإبل.

وشكرا السيد الوزير.

كذلك واحد النقطة أساسية فيما يخص دعم الشعير، هو أنه الكيس خص بـ 80 كيلو بدل 50 احنا بغينا 50 كيلو..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم القيم والمفصل، وعملا بالرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، قصد تسريع تنزيل مخطط العمل الاستعجالي على صعيد كل الأنظمة المائية ببلادنا ومن خلالها التعبئة الشاملة للموارد المائية على مستوى محطات التحلية الموجودة أو التي تنوي الحكومة إنجازها.

كلنا نعلم، السيد الوزير، أهمية تنزيل هذا الورش الكبير على كافة القطاعات والمجالات، سواء الاجتماعية والاقتصادية والفلاحية، نظرا لحضوره القوي في الخطب الملكية السامية وكذلك استحضاره في جلسات العمل مع الحكومة، وكذلك تعبئة كل وسائل الإعلام، بالإضافة إلى النقاش المستفيض حول آليات تنزيله وتدبيره.

ولذلك، فالرهان الأكبر يرتكز أساسا على القدرة على التنزيل السليم وتسريع وثيرة ورفعها من 15 محطة حاليا إلى ما يفوق 30 محطة في الأفق القريب، فمع الخصاص الكبير الذي تعرفه المياه السطحية والانخفاض الحاد في حقينة السدود ولضمان الأمن المائي للأجيال القادمة، وكذلك الأمن الغذائي، لابد أن يتم التركيز على المساحات المسقية وإصلاح كل القنوات التي تعمل على تدبير المياه وتوسيعها لإيصال المياه إلى الأماكن المتضررة.

وفي هذا السياق، لابد أن ننوه بكل المجهودات المبذولة لتوفير وتأمين المياه لساكنة مدينة أسفي، عبر إنشاء محطة تحلية هناك وكذلك محطة تحلية في الجرف الأصفر، وهاته مناسبة لكي نجدد مطالبنا بالإسراع بإحداث محطة للتحلية بالوليدية من أجل إحياء المدار السقوي بمنطقة عبدة-دكالة، وهذه المناطق تتوفر على أراضي خصبة، والتي كانت إلى وقت قريب تعتبر العمود الفقري لجميع المنتجات الفلاحية وكذلك تربية المواشي.

فحين نسمع منكم، السيد الوزير، 100.000 هكتار سيتم سقيها من مياه التحلية، فعلا هذا عمل جبار ويتطلب ميزانية ضخمة ولنا اليقين أنكم ستواكبونها مع الوزارة الوصية، ليخرج هذا المشروع للوجود ليضمن الأمن المائي للمواطنين وكذلك ليضمن الأمن الغذائي ولينقذ الفلاحين من العطالة التي يعيشونها.

السيد الوزير،

مرة أخرى، نجدد لكم طلب التسريع بالأوراش المبرمجة للتغلب على التحديات الكبرى، التي تواجهها جل المناطق، كما يجب أن ترتبط هذه الأوراش بطاقات بديلة، لكي تساهم في توفير مصدر آمن ومستدام بأثمنة جد معقولة، لكي تجعل سكان العالم القروي وجميع المناطق يعيشون في الاستقرار ولا يفكرون في الهجرة إلى المدن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإشكالية كلنا كنعرفوها، الوضعية المائية المتأزمة بسبب توالي سنوات الجفاف، بسبب التبخر، بسبب الاحترار، ونحن نناقش هذه الوضعية المائية المتأزمة، لابد أن ننوه بالمجهودات الملكية، سيدنا الله ينصرو اعطى أهمية بالغة من خلال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، وكنوهو كذلك بالمجهودات الحكومية من أجل تنزيل هذه الخطط أو البرامج.

لكن في المقابل، لابد ما نقول بأن هناك تقصير في تنزيل هذه الاستراتيجية الوطنية، لاسيما على مستوى وضع الإدارة المائية المعقلنة فثلاث مستويات:

- مستوى العرض المائي؛
- مستوى الطلب المائي أو المطابقة ما بين العرض والطلب.

فمثلا كنوجدو غياب السياسة المائية المتحكم فيها فموضوع الاستهلاك، يعني كنا كنفكرو دائما فزيادة العرض من خلال بناء السدود، ولكن ما كنفكروش كيفاش نستعملو الماء بشكل معقلن، يعني خص برامج توعوية وبرامج تحسيسية لموضوع استهلاك الماء.

هنا كنقترحو فالمجموعة البرلمانية ديالنا، ثلاثة ديال الاقتراحات:

- الأولى، حزمة ديال الاقتراحات مرتبطة بالعرض؛
- والثانية، حزمة الاقتراحات مرتبطة بالطلب؛
- والثالثة، مرتبطة بالمطابقة بين العرض والطلب.

أولا، العرض، السيد الوزير، احنا كنطالبو بالأخذ بعين الاعتبار الزراعات اللي عندها قيمة مضافة على البلاد وليس الزراعة التقليدية اللي كتستنزف المياه؛

كنطالبو كذلك، بالزراعة الذكية، كنطالبو باستعمال العملية ديال تنقيط الماء؛

نطالب كذلك، السيد الوزير، وبكل أدب باش نسرعو من وتيرة محطات تحلية الماء، اللي كاينة فماء البحر، ونعملو على تخفيض الكلفة ديالها، لأن الكلفة غالية جدا.

نطالب كذلك بتسريع محطات معالجة المياه العادمة واستعمالها - لماذا لا؟ - في الفلاحة، فالسقي، واستعمالها فالمناطق الخضراء، ولماذا لا يحرم من يستعمل الماء الصالح للشرب في سقي المناطق الخضراء؟

نطالب كذلك، بحصاد وتخزين ما غاث به الله من السماء، الماء كيطيح من السماء وتيمشي للبحر ولا تيمشي للصحراء.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للسيد الوزير من أجل الرد على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين، في إطار الوقت المتبقي لكم.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، نجاوب السيد المستشار المحترم، بالنسبة للمناطق الجنوبية، أنا غادي نواعدك، السيد المستشار، بأنه غادي نحلو هاذ الشي ديال الأعلاف المركبة بالنسبة للإبل الحلوب، إن شاء الله.

وفيما يخص الشعير، أنا كنعرف الإشكالية اللي هضرتي عليها، واحنا كنحاولو باش نعالجوها فهاذ الشطر اللي جاي إن شاء الله.

دابا المقاربة اللي كنعملو بها ومقاربة الحكومة مع الجفاف، طبعا احنا بالنسبة للقطاع، الجفاف ماشي شي حاجة جديدة، اللي جديد هو العنف ديالو، هو هاذ باش جا وهاذ القساوة ديالو باش جا منذ سنوات متتالية، فالمقاربة اللي كانت منذ 2008 اللي كنا تنقولو بأن الاستثمارات الكبرى اللي كانت في مخطط "المغرب الأخضر" مشات للاقتصاد في ماء السقي، هاذ الشي ديال التنقيط راه قبل 2008 راه كان بحال كان ذاك الشي منحصر على الناس اللي تمشي لبرا وتتجيبو وهذا.

اليوم، راه الفلاح الصغير اللي عندو غير نصف هكتار تيعرف بأن خصو ما يسقيش بالربطة يسقي بالتيو، إذن هاذ الشي راه واحد التقدم كبير اللي تدار وكان واحد الاستثمارات كبيرة، إذن ماشي أنه راه اليوم في هاذ الإشكالية اللي عندنا اليوم ما غاديش نتطلقو بالصفر، راه عندنا واحد الرصيد كبير اللي غاديين فيه، طبعا خصنا نقنو أكثر، طبعا خصنا هاذ تكون عندها واحد

الرؤية اللي هي متكاملة ماشي غادي نمشيو غير لنمط السقي ولكن متكاملة.

الأنظمة الزراعية احنا خدامين عليها والاستراتيجية خصكم تشوفوها وتشوفو أشنو هو فين غادين في الاستراتيجية، راه ما يمكن ليناش نجيو في واحد الوقت ونقولو نبدلو هاذ الشي كله وهذا، راه هاذو الناس اللي عايشين بالأنظمة والفلاحة وكاين واحد التاريخ عندهم...والخ، ولكن التوجيهات والآليات ديال العمل ديالنا واللي هي التحفيزات ديال الدولة راه تمشي في هاذ الطريق فين خصنا نمشيو؛ إذن غير باش نكونو واعيين بأن هاذ الشي..

المعادلة اللي عندنا اليوم هو أننا خصنا نخدمو على هاذ الشي اللي استراتيجي، ملي تتسمعو هاذ البرامج الكبرى وهذا اللي هي مكلفة جدا كما قلتو، ولكن تنديروها تحت الضغط ديال الظرفية، هذا هو اللي صعيب، يعني خصنا نعالجو ما هو استراتيجي تحت هاذ الظرفية اللي هي صعيبة، ولكن المعادلة المهمة واللي ماخصناش نساوها هو تثمين الماء، وأنا متفق معكم، خصنا الزراعات اللي غادي تثمن الماء، ملي تنهضرو على تثمين الماء ما تنهضروش غير على الفلاح ولا ذاك المنتوج شحال تيخدم ديال الناس، هذاك المتر مكعب شحال كان غادي يخدم لنا ديال الناس، هاذ الناس اللي تنقولو الفلاحة تتخدم 40% نتاع الشغيلة، شكون اللي غادي إيلا مشى هاذ الإنتاج راه ما كاينش اللي غادي يشغلهم، إذن المعادلة ولا نقول هاذ اسميتو التثمين ديال الماء راه باقي ما عندناش الجانب الاقتصادي اللي خصو يعطي مع هاذ الأجوبة لهاذ الشي، أشنو هو التثمين ديال الماء؟ راه ماشي غير ذاك الإنتاج ولا المردودية اللي غتتمشي للفلاح، ولكن هاذ الشي اللي تيخلقو هاذ المنظومة ديال الفلاحة وهاذ الاستقرار اللي كاين في العالم القروي بفضل هاذ المنظومات الفلاحية.

فاليوم، المقاربة ديال الحكومة هو التسريع في تنزيل هاذ البرامج والاستدراك ديال هاذ الشي اللي واحد التأخير اللي كان عندنا، ولكن كل حاجة راه خصها الشروط ديالها والظروف ديالها، ولكن اليوم وصلت خصنا التحلية راه هاذي 3 سنين، 4 سنين ولا قبل ما تدار اشتوكة كانت بحال واحد طابو، اليوم راه ولات باللي ممكن، خصنا نمشيو فيها، ومتفق معاكم دابا اللي خصنا نحسنوه هو خصنا نهبطو شوية بالكلفة وخصنا تقنيات جديدة ندخلوها باش تكون ناجعة، وخص كذلك الاستثمار الخاص، ملي تنقولو الاستثمار الخاص ماشي غير الشركات اللي غادي ينجزو ذاك الشي ومن بعد تخلصو، لا؛ بغيت حتى المنتجين الكبار يدخلو لهم باش يستثمرو في هذا في هاذ المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأمر للسؤال الآني العاشر موضوعه "تدبير المياه والإنتاج في المدارات السقوية"، ومع مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يمكن للمطلع على تدبير الشأن المائي ببلادنا أن يقفز الحقيقة التطور الكبير في سعة تخزين الماء، التي انتقلت من ملياري متر مكعب إلى 19.9 مليار متر كعب خلال الفترة من سنة 1967 إلى 2023، حسب التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، وقد مكن هذا التطور التدريجي والموازي لتطور الطلب على الماء من التخفيف من آثار التقلبات السنوية للتساقطات المطرية التي سجلت تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مما جعل من تدبير المياه والإنتاج الفلاحي التحدي الأكبر أمام السياسة المائية لبلادنا.

وبالتالي نسائلكم اليوم، عن كيفية تدبير المياه والإنتاج في القطاع الفلاحي في المدارات السقوية على الخصوص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

فبعدا خصنا نعرفو بأن بلادنا عندنا 1.6 مليون هكتار اللي مسقية، وفيها 700 ألف هكتار اللي هي فالدوائر السقوية بالسدود الكبرى، بحال اللي جا فالكلام ديال السيد المستشار المحترم، فهاذ الدوائر السقوية كنعطينا تقريبا 45% من القيمة المضافة الفلاحية فسنة عادية، وملي كتكون سنة جافة كتوصل حتى لـ 70% ديال المساهمة ديال هاذ 700 ألف هكتار فالناتج الداخلي الخام الفلاحي.

وكيبلغ حجم ديال المياه المخصصة للسقي فهاذ الأحواض - كما قلت هاذ السنة هاذي - أقل من 700 ألف؛ 600 ألف وكذا و80.. مليون متر مكعب، مقارنة مع 3.5 مليار متر مكعب فالمتوسط، اللي كان كيمشي للقطاع فسنة عادية.

فالتقييدات صارمة على مستوى التدبير ديال الري، واتخاذ تدابير ضرورية لترشيد استعمال المياه، من خلال:

- ✓ تتبع دقيق لتطور الوضعية المائية بجميع الأحواض لبرمجة ومراجعة الحصص المائية؛
- ✓ إعطاء الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الأساسية فالأماكن اللي باقي فيها السقي؛
- ✓ منح رخص مؤقتة، راه كانت جات فواحد التدخل ديال السيد

المستشار، كاين واحد... مع السيد وزير التجهيز، اتفقنا باش يكون عندنا واحد الليونة فالمناطق اللي فيها خصوصا الأشجار؛

- ✓ تقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء في انطلاق تحسن المخزون؛
- ✓ اعتماد الري التكميلي حسب المناطق توفر المياه وتسريع إنجاز مشاريع عصرنة شبكات الري بدوائر الري الكبير؛
- ✓ مواصلة التجهيز بالسقي بالتنقيط وكذلك السعي إلى الخفض من الضياع ديال المياه؛
- ✓ متابعة توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة، عندنا هنايا 37 ألف هكتار اللي كتنتظر باش توسع وتجهز؛
- ✓ مواصلة برنامج إعادة تأهيل الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة اللي هضرت عليها؛
- ✓ وعندنا كذلك تحسين خدمة الماء والاستدامة ديالها باستعمال التقنيات الحديثة، وخصوصا التقنيات اللي مبنية على الرقمنة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب، واخا كنت كتدير الإشارة، بغيتي السيد الوزير يتجه فالاتجاه ديالك فالجواب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

تعلمون السيد الوزير أن الفلاحة قاطرة النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، كما أن نمو الناتج الفلاحي المغربي وارتفاع الصادرات الفلاحية رهين بتوفر العرض المائي.

نحن بحاجة أكثر مما مضى إلى مناقشة هذه الإشكالية بالموضوع هي لازمة، علما أنه أصبح من الصعب تأمين الري في مجموعة من المناطق التي عرفت انخفاضا غير مسبوق في منسوب المياه الجوفية.

السيد الوزير،

هناك تطور ملحوظ في الطلب على الماء، بفعل تطور الفلاحات التي تستهلك الماء والصناعات القائمة على أساس الماء، ثم النمو الديمغرافي الذي يزيد من الطلب على الماء للاستهلاك الأسري.

أمام هذا الارتفاع أصبح من اللازم وضع سياسة عمومية تسير في اتجاهات متعددة:

الأول، تنويع العرض المائي بتحلية مياه البحر وتصفية المياه العادمة للاستعمالات الفلاحية والصناعية؛

الثاني، ترشيد استهلاك الماء بتطوير قنوات وتقنيات الري واعتماد فلاحات بديلة وغير مستهلكة للماء، ثم تحسيس وتكوين الفلاحين وكل مستعملي الماء لامتلاك عادات غير مستهلكة؛

الثالث، تعزيز تعبئة الماء ولاسيما المياه السطحية بتطوير السدود وتوسيع سعتها، حيث هنا أكثر من ثلثي التساقطات المطرية تضيع في البحر.

كما نقترح معكم، السيد الوزير:

- ✓ التشجيع على اعتماد تقنيات التكنولوجية الحديثة في الري؛
- ✓ العمل على إدخال فلاحات بديلة بأخرى غير مستهلكة للماء؛
- ✓ وضع مخططات مديرية للإنتاج الفلاحي، دورها الحد من تهافت المنتجين على السلاسل الفلاحية المستهلكة للماء ولا تراعي الإجهاد المائي ببعض المناطق، كما أنها لا تراعي السوق الفلاحية، ففي الكثير من الأحيان، فالإنتاج يكون معرضا للضياع.

واستخلاصا للعبر من الوضعية الحالية، يجب العمل على تكثيف الجهود من أجل عملية تحسيس شاملة وبشتى الأساليب المتاحة لعقلنة وترشيد استعمال الماء مستقبلا، حتى تكون عادة وليس استثناء.

وختاما، نتضرع للمولى عز وجل أن يغيث البلاد والعباد، ويوفقكم في مساعيكم وجهدكم للنهوض بالفلاحة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه "دعم وتنمية المنتوجات المجالية" وفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم، السي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

حول تثمين المنتوجات المجالية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتولي استراتيجية الجيل الأخضر واحد.. كيف ما كان مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لتنمية المنتوجات المحلية والمجالية وتحسين التسويق ديالها عبر رؤية استغلال المؤهلات المحلية، وتثمين هذه المنتوجات على أساس مقاربة سلسلة القيم بناء على ثلاثة ديال الأولويات:

أولا، تنظيم المنتجين للمنتوجات المحلية في تجمعات مهنية كالتعاونيات والاتحادات والتجمعات ذات النفع الاقتصادي، من أجل توسيع وتحسين العرض؛

ثانيا، تثمين المنتجات المحلية عبر إنشاء وحدات التثمين، التأهيل عبر برامج المواكبة والتكوين؛

وثالثا، الترميز للرفع من قيمة هذه المنتوجات وحمايتها من التقليد وتمتين ثقة المستهلكين.

والمحور الثالث هو:

- ✓ تنظيم ودعم التسويق؛
- ✓ إنشاء منصات لوجيستيكية وتجارية؛
- ✓ تحسين ولوج المنتوجات المحلية إلى الأسواق الحديثة وطنيا ودوليا؛
- ✓ الترويج للمنتوجات المحلية بوسائل متنوعة بإنجاز حملات إعلامية مؤسساتية.

ومنذ انطلاق استراتيجية الجيل الأخضر، تم إنجاز عدة مشاريع:

- ✓ **أولا،** بناء وتهيئة وترميم وتأهيل أكثر من 380 وحدة للتثمين فهاذ ثلاث سنوات الماضية واقتناء آليات وتجهيزات عصرية لتثمين وتطوير العرض لفائدة المنتجين؛
- ✓ دعم التسويق لفائدة أكثر من 450 تنظيم مهني عبر اقتناء لوازم التعليب والتلفيف؛
- ✓ دعم التحاليل المخبرية للتخفيف من كلفة الإنتاج؛
- ✓ تكوين ومواكبة المنتجين وتأطيرهم على المستوى التقني والتجاري؛
- ✓ المشاركة في المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية؛
- ✓ تنمية التجارة الإلكترونية؛
- ✓ إنشاء الأسواق التضامنية والأكشاك التعاونية؛
- ✓ إنجاز مشاريع تضامنية مندمجة لتنمية سلاسل المنتوجات المحلية لفائدة المنتجين الصغار والشباب والمرأة اللي هي مندمجة، فيها الرفع من الإنتاجية والتثمين ودعم الترميز. اليوم عندنا 79 منتوج محلي اللي هو مرمز، واللي فيها المؤشر الجغرافي المحلي (l'IGP[3]) والعلامات المميزة للمنشأ (SDOQ[4]) وهاذ الشي منذ 2009، يعني منذ نشر القانون اللي كيسمح بهاذ الترميز، وعندنا كذلك إرساء واحد الرمز جماعي، (Terroir du Maroc)، "أرض المغرب".

وعندنا كذلك تنظيم مباراة وطنية سنويا للمنتوجات المحلية اللي التشجيع ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد الوزير، على توضيحاتكم القيمة.

إننا ننوه بالأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة لهذا الموضوع، بوضعها استراتيجية واضحة ومضبوطة لدعم المجموعات المنتجة وتثمين المنتوجات المجالية والتي تنطلق من تأهيل التعاونيات وإقامة شركات التجمع، مرورا بإنشاء منصات لوجيستيكية تجارية، ثم إبرام وتفعيل اتفاقيات مع المراكز التجارية، بالإضافة إلى دعم المجهودات المبذولة من أجل ترميز المنتوجات الفلاحية والحملات الإشهارية المواكبة، وهو ما يعني المواكبة الشاملة للفاعلين في المجال، بدءا من أول نقطة إلى آخرها.

إذ أن تبني الوزارة لهذه الاستراتيجية لم يأت من فراغ، بل هو راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه المنتوجات المجالية في تعزيز التنمية المحلية، باعتبارها موردا هاما لخلق الثروة وتحسين الدخل في العالم القروي، خاصة للنساء العاملات وإحداث فرص مهمة للشغل، تساعد شباب هذه المناطق على الاستقرار بالقرى عوض الهجرة إلى المدن.

كما أنها رافعة أساسية ومهمة للحفاظ على الموروث الثقافي والتنوع البيولوجي، الذي تزخر به المملكة في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير،

لذا فإنكم مطالبون بـ:

أولا، تعزيز وتقوية هذه التعاونيات، وذلك بالعمل على إشراك جميع التعاونيات بمختلف منتجاتها بالتناوب وضمان حضورها بالمعارض والتظاهرات الوطنية والدولية حتى تتمكن من تطوير أدائها والانفتاح على أسواق أخرى تمكنها من فرص أكبر لتسويق منتجاتها، وبالتالي الرفع من رقم معاملاتها التجارية؛

ثانيا، مواكبة التعاونيات والشركات الصغيرة جدا لتنويع وتثمين منتوجاتها الموجهة للتصدير، وذلك بوضع رهن إشارتهم على صعيد كل إقليم أو على صعيد كل مديرية إقليمية مختبرات تحليل الزيوت، على سبيل المثال زيت أركان؛

ثالثا، تسهيل عمليات الاستيراد المؤقت لمعدات التعبئة بمختلف أنواعها من الخارج والتي تشكل عبئا ماديا على هذه التعاونيات، نظرا لضرورة وضع كفالة مالية أثناء عملية الاستيراد، وبالتالي البحث عن صيغ بسيطة للمعاملات التجارية لهذه التعاونيات لتأخذ بعين الاعتبار وضعيتها المادية والاجتماعية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

[3] **I**ndication **G**éographique **P**rotégée.

[4] **S**ignes **D**istinctifs d'**O**rigine et de **Q**ualité.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الثاني عشر وموضوعه "غلاء الأسماك رغم وفرة الإنتاج".

والتقديم من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن غلاء السمك رغم وفرة الإنتاج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، بغيت غير أشير إلى الأهمية ديال الصيد البحري كقطاع حيوي لتعزيز الأمن الغذائي ديال بلادنا، وفي هاذ الإطار مخطط "أليوتيس" واللي انطلق في 2009 وأعطى الانطلاقة ديالو سيدنا الله ينصره، كيتم العمل في هاذ الإطار على حماية الثروة السمكية من خلال:

أولا، التدبير ديال هاذ الثروات عبر مخططات لتهيئة المصايد لضمان الاستدامة ديالها وضمان تزويد الأسواق الوطنية بكميات كافية ومنتظمة وذات جودة عالية؛

ثانيا، تكييف وتقوية القوانين المنظمة لهذه المخططات وتقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري؛

ثالثا، تشجيع الاستثمار في مجال تنمية وتربية الأحياء المائية اللي هو قطاع واعد.

كما نعمل على تعزيز البنيات التحتية للتسويق لتسهيل حصول المواطنين على حاجياتهم من الأسماك، وذلك من خلال:

- ✓ أولا، تشييد الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين؛
- ✓ بناء شبكة من أسواق البيع الأولي للسمك من الجيل الجديد؛
- ✓ بناء شبكة من 10 ديال الأسواق للبيع بالجملة خارج الموانئ لدعم السوق الداخلية ومحيط توزيع منتجات الصيد، وهذه الشبكة سيتم التعزيز ديالها بأسواق جديدة وبعض الأسواق ديال التقسيط كذلك اللي ما عمرو ما كنمشيو لهم، ولكن اليوم راه خصنا يكون استثمار في هاذ الاتجاه؛
- ✓ إعادة هيكلة مهنة بائع السمك بالجملة للحد من الوسطاء، وهذا عندنا واحد القانون اللي غادي يجي، إن شاء الله، في هاذ الإطار.

وبخصوص الأسعار المتداولة على مستوى أسواق البيع بالجملة، فهي كتخضع للمنطق ديال العرض والطلب طبعا، وتتأثر بعوامل متعددة، وكما أن الأثمان ديال التقسيط لبيع المنتجات السمكية تخضع حتى هي للمبدأ ديال العرض والطلب، لكنها تتأثر بتدخل مختلف الوسطاء، واللي هوما متنوعين من مواقع البيع بالجملة حتى الأسواق ديال البيع بالتقسيط.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

ربما السيد الوزير، أولا، مشكورا على المجهودات اللي تدارت في هاذ الأساس هذا، وربما جاوبتو.. لأن الوسطاء هم الإشكال كبير جدا.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، مما لا شك فيه، السيد الوزير، أن قطاع الصيد البحري ببلادنا يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما لا تعكسه مؤشرات، إذ يساهم فقط بـ 2% من الإنتاج الداخلي الخام ويوفر حوالي 240.000 منصب شغل مباشر ونحو 650.000 منصب شغل غير مباشر، ورغم إطلاق بلادنا لاستراتيجية "أليوتيس" منذ 2009 وبلورة البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي، ورغم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلادنا لامتداده على واجهتين بحريتين وتوفره على شريط ساحلي يقدر بـ 3500 كلم، لا تزال أسعار الأسماك في الأسواق الوطنية تعرف ارتفاعا كبيرا تفوق القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهو واقع أكدته أرقام المذكرة الإخبارية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا، مما يستلزم، السيد الوزير، إعادة النظر في السياسة القطاعية، والتي تركز فقط على التصدير بنسبة بلغت 85% على حساب السوق الداخلي.

ثانيا، على هذا الأساس، وبالموازاة مع تطورات على مستوى الإنتاج والتصدير والاستثمار، كان من المفروض أن تكون الأسماك بديلا غذائيا مناسبا وبأسعار ملائمة للأسر المغربية، خصوصا بعد الارتفاع المسجل في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء، خاصة وأننا على مشارف بداية شهر رمضان الذي يرتفع فيه الطلب على هذا المنتوج الأساسي، وهو ما يتطلب العمل على تقنين أسواق البيع بالجملة وأسواق البيع بالتقسيط في مختلف مدن المملكة، وتوسيع الاستثمارات في مجال النقل والتوزيع والتموين، وخلق فضاء ملائم لتسويق المنتوجات، إلى جانب دعم أسعار المحروقات المستعملة في الصيد، والتي انعكس ارتفاعها على أسعار المنتوجات البحرية.

ثالثا، مستحضرين الطابع الاجتماعي الصرف لقطاع الصيد التقليدي، إذ

يوفر 60.000 منصب شغل مباشر ويتوفر على 17.000 قارب صيد، نتطلع، السيد الوزير، إلى تأهيل وعصرنة ودعم هذا القطاع والرفع من وثيرة إنجاز قرى الصيد وتجهيزها وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأقاليم في توزيع حصص الصيد، ونتطلع كذلك إلى تحسين الوضعية الاجتماعية المزرية للصيادين التقليديين.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الإحصائيات والأرقام المتعلقة بانخراط ممتهني القطاع في ورش الحماية الاجتماعية.

رابعا، السيد الوزير، بعد توفير برتوكول الصيد الموقع بين المغرب والاتحاد الأوربي، يعيش المهنيون المغاربة والأوربيين على وقع الترقب، لذلك نسائلكم عن مستجدات ومآل هذه الاتفاقيات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث عشر موضوعه "حماية المستهلك من المواد الغذائية الفاسدة"، ومع فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتكم من أجل الإسراع بمعالجة استفحال ظاهرة الغش في المواد الغذائية أو الفاسدة غير الصالحة للاستهلاك؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية (l'ONSSA[5]) تيعمل على مراقبة مستمرة لجميع المواد الغذائية للتأكد من الجودة ديالها والسلامة الصحية ديالها، وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل، خصوصا 2 ديال القوانين، القانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، والقانون 83.13 حول زجر الغش في البضائع.

وتتركز المنظومة ديال المراقبة المعتمدة للمنتجات الغذائية أساسا على:

- أولا، منح الرخص والاعتمادات الصحية لكل المؤسسات ديال القطاع الغذائي، حيث لا يجوز لأي وحدة صناعية إنتاج المواد الغذائية بدون الحصول على الاعتماد أو الترخيص؛
- مراقبة لكل مراحل التصنيع المعتمدة على مبدأ تحليل المخاطر؛
- إجبارية تتبع مسار المنتوج على امتداد السلسلة من أجل سحب المواد غير المطابقة للقوانين الجاري بها العمل.

ولضمان شمولية عملية المراقبة، كيقوم المكتب بمراقبة يومية ومكثفة للمواد الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة، وكتشارك كذلك كل مصالح المكتب في حملات دورية للمراقبة بنقط البيع، تحت إشراف السلطات المحلية، في إطار لجان محلية مختلطة للمراقبة، ويقوم المكتب كل سنة بإنجاز مخططات الرصد والمراقبة للمنتوجات الغذائية، للتأكد من تطبيق احترام القوانين الجاري بها العمل وعدم احتواء المنتجات الغذائية لمواد مضرة بصحة المستهلك من خلال:

- أولا، أخد عينات من المنتجات الغذائية للقيام بالتحاليل والأبحاث المخبرية اللازمة؛
- تحرير محاضر والقيام عند الاقتضاء بعمليات الحجز والإتلاف، فقط باش نعطي بعض الأمثلة ديال الأرقام ديال السنة الماضية، القيام بـ 43 ألف زيارة ميدانية للمراقبة، مراقبة 5.2 مليون طن من مختلف المواد الغذائية في السوق المحلية وعند الاستيراد، حجز وإتلاف 3440 طن من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك، إرجاع 2250 طن من المواد الغذائية المستوردة غير المطابقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

ونثمن عاليا المجهودات التي تقوم بها المصالح المختصة بمراقبة المنتوجات والمواد الغذائية، لكن، السيد الوزير، هناك بعض الإشكاليات اللي مازالت مطروحة كيف ما جا فالكلمة ديالكم بأنه هاذ المواد اللي كنحجزوها كنصيفطوها للمختبرات، ولكن كاين مختبر واحد اليوم فالمغرب اللي هو مختبر الدار البيضاء، وهذا كيشكل واحد العائق، لأنه هاذ المختبر ملي كنصيفطو ليه بعض التحليلات كتاخذ واحد الوقت طويل واللجنة كتولي كتسنى مدة شهر ولا أكثر من ذلك باش تاخذ الإجراء اللازم وهذا كيعطل شوية هاذ العملية ديال المراقبة.

وفي نفس الوقت كاين واحد الإشكال، السيد الوزير، اللي هو الإشكال

[5] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires.

اللي كان في بعض اللجان الإقليمية اللي كيشرف عليها السادة العمال والولاة، وهاذ اللجان كانت كتساعد وكان عندها واحد القوة بأنه ما يمكن ليها تحجز في الفترة السابقة في السنة من قبل 2011 من بعد 2011 كيتبدل القانون كتولي هاذ اللجان ديال المراقبة ما عندهاش حق الحجز، دائما كتسنى (l'ONSSA) باش تكون حاضرة وهي اللي عندها هاذ الحق هذا، وفي نفس الوقت احنا كنطالبو السيد الوزير بأنه هاذ اللجان هاذي كنعرفو بأنه رمضان على البواب وخص هاذ اللجان ديال الأقاليم وديال العمالات تخرج حتى هي تشتغل وتعاود تشوف فهاذ القوانين باش تعطاها واحد القوة كيف ما كانت قبل 2011 باش يمكن ليها ترصد هاذ المنتوجات، لأن كاين بعض النوبات كنلقاو غير التاريخ فات واللجنة ما تقدر تدير والو خصها تسنى (l'ONSSA) تجي تدخل.

وفي نفس الوقت تنقولو بأن وزارة العدل خصها تدخل فهاذ الإشكال هذا، ونشوفو بعض القوانين الزجرية، لأنه لا يعقل، السيد الوزير، أن واحد الشخص هاز سكين في محاولة قتل شخص آخر كنعطيوه عامين وواحد كيدير مواد قاتلة كيقتل عدد ديال الناس وكنعطيوه شهر و5000 درهم ذعيرة هاذ الشي لا يعقل، خص النظر فهاذ القوانين الزجرية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير هاذ الشي ديال المختبرات، احنا في الإطار ديال التوسيع إن شاء الله.

كاع فين كاين، كاين (les agropoles) كاين تما المختبرات، واليوم غادي يتم التجهيزات ديالهم على الصعيد الوطني.

اللجان الإقليمية متفق معك عندها واحد الدور كبير وخصها تشتغل، ولكن اللي خصنا هو إعادة النظر فالقانون باش ذيك (l'ONSSA) نعطيو ليها القوة باش هي اللي تحجز ملي تلقى شي حاجة، وهي اللي تسد وهي اللي تعاقب وما يمكن لناش نتسناو حتى تكون.. هذا اللي كاين في عدة بلدان أوروبية هو (c'est l'autorité sanitaire) هي اللي كتدير ذاك الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الربع عشر موضوع "تشجيع صناعة زوارق الصيد التقليدي بالمغرب".

ودائما مع فريق التجمع الوطني للأحرار، وهاذ المرة مع السي صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تشجيع صناعة قوارب الصيد التقليدي، وفق المقاييس القانونية الحديثة، التي تستجيب لمعايير السلامة والبيئة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فصناعة السفن ديال الصيد البحري بصفة عامة بما فيها زوارق الصيد التقليدي كتخضع لمقتضيات ديال القانون 59.14 واللي كيتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة البناء ديالها والترميم ديالها، وكيشترط هاذ القانون الحصول على رخصة مسبقة كتسلمها إدارة قطاع الصيد البحري وكينص هاد القانون على:

- أولا، التحقق من مطابقة أشغال البناء أو الترميم للمواصفات التقنية المبينة في الرخصة، واحترام ديال شروط السلامة واللي وخصها تكون في هذه السفن، من خلال طبعا تنظيم زيارات ديال المراقبة ديال الأوراش اللي كيتم فيها الأشغال؛
- توفر مالك ورش بناء السفن على سجل سفن الصيد وموضوع مباشرة البناء.. واللي خص يكون التتبع في الوقت اللي كتكون فيها البناء طرف اللجن ديال المراقبة.

وفي إطار التأهيل والعصرنة ديال سفن الصيد التقليدي، تم في سنة 2017 إصدار دورية تحدد الشروط ديال الموافقة على واحد النموذج أولي، واحد (l'homologation) ديال زوارق الصيد المصنوعة من المادة ديال البوليستير، مع مراعاة ديال الشروط ديال السلامة والبيئة، وبلغ العدد ديال النماذج الموافق عليها لحد الآن 37 نموذجا، وكيبلغ العدد الإجمالي ديال الزوارق ديال الصيد التقليدي في بلادنا حوالي 17.000 زورقا، وفيها تقريبا 1800 زورق مصنوع من مادة البوليستير، واللي هي شغالة اليوم.

وطبعا احنا في القطاع ديال الصيد البحري كنشجعو صناعات السفن للصيد التقليدي أو الزوارق، لكن وفق الضوابط المحددة في القانون السالف الذكر ومخططات التهيئة واللي كتخضع للمرسوم 2.18.722 لضمان استدامة الصيد وحماية الموارد البحرية.

احنا الهدف ديالنا، إن شاء الله، في إطار ديال التأهيل ديال الصيد التقليدي، أول إجراء اللي بغيناه هو كلشي يتحول للزوارق ديال البوليستير،

لأن فيها ضوابط ديال السلامة، أولا، ديال الإنسان ديال البحارة، ثانيا كتكون المراقبة، كتكون التتبع ديالها، كتكون هي (marquées) ماشي غير اللي جا يصنع الزورق في الغابة ويدخل للبحر وفيها عدة مزايا، هذا هو الهدف ديالنا، ولكن خصنا واحد التمويل إن شاء الله اللي احنا كنقبلو عليه في نفس الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السي صبري، في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب القيم ديالكم.

هو في الحقيقة هاذ السؤال كيتزامن مع واحد الفاجعة المؤلمة اللي عرفتها السواحل المغربية هادي 3 ثلاثة أيام اللي عرفت الغرق ديال واحد الباخرة ديال الصيد، وتم الفقدان ديال 10 ديال البحارة اللي كانو على ظهر هاذ الباخرة الوقت اللي تم الإنقاذ 16 بحار، فبهذه المناسبة نتقدم بتعازينا الحارة للعائلات ديال هاد البحارة المفقودين وكذلك الأسرة ديال القطاع ديال الصيد البحري، وكنشكروكم، السيد الوزير، للتتبع ديالكم الشخصي للإنقاذ ديال هاذ البحارة اللي كانو على ظهر هذه الباخرة.

كذلك، السيد الوزير، يمكن نأكدو بأن الأسابيع اللي فاتت كان الفقدان ديال واحد العدد ديال البحارة ديال الصيد التقليدي، واللي هوما أكثر عرضة لهاد الحوادث البحرية، وراك ذكرتو في الأرقام اللي قلتو، السيد الوزير، اليوم الأسطول ديال الصيد التقليدي فيه 17 قارب ديال الصيد التقليدي، 1800 يالاه هي اللي ديال البوليستير، لأن هاذ البواخر ديال البوليستير هي اللي كتكون في نفس الوقت وسيلة السلامة لأن ما كتغرقش واخا كتقلب ولا هذا كتبقى وسيلة سلامة كيتمسكو بها البحارة، الوقت اللي 16.000 قارب ديال الصيد بالخشب اللي ما عندو حتى شي معايير، السيد الوزير، ديال الملاحة وهذا عار.

لا زلنا نستمر اليوم في صناعة هذه القوارب من الخشب اللي عندها، أولا، تأثير على البيئة واللي واحد المجموعة ديال الدول كلها وقفت هاذ النوع ديال البواخر.

كذلك، هاذ القوارب، السيد الوزير، كتعرفو ما بقاتش تتستعمل غير فالصيد الناس كيستعملوها حتى فالهجرة السرية، لأن ما يمكنش نتعرفو على واحد القارب اللي مصبوغ غير بالصباغة اللي ما عندناش واحد الوسيلة باش نتعرفو فيه، وكذلك واحد المجموعة ديال القوارب ديال الصيد التقليدي اللي تعرضت للسرقة من أجل هاذ العملية ديال الهجرة السرية ما يمكنش التتبع ديالها.

كنشكروكم على هاذ التصور ديالكم اللي هو واضح هو أنه تشجيع القوارب داخل أوراش اللي هي مصنفة واللي هي كتكتسب واحد المعايير ديال السلامة فالصناعة ديالها.

كنعرفو، السيد الوزير، فعلا هاذ القوانين اليوم اللي خرجت ما هي إلا تنظيمات إدارية، ولكن ما كاينش فيها كنحددو النوع والمعايير ديال السلامة اللي كيتم بها الصناعة ديال القارب، فأي واحد اليوم كيفتح واحد الورش وكيبدا يبني فواحد القارب خصك تجيب ليه الوثائق الإدارية فعلا، هاذ الشي ما كنكروهش، ولكن تقنية الصناعة راه مسألة جد مهمة.

كذلك، السيد الوزير، كنبهوكم واليوم حاضر السيد وزير العدل اللي التحق بالقاعة، كنطلب باش نعجلو هاذ القانون اللي هو كيدخل فتعويض هاذ المفقودين فالبحر، اليوم هاذ 10 البحارة اللي ماتو راه العائلات ديالهم اليوم، السيد الوزير، ما غيتعوضو من هنا عام ونهار عاد ياخذو شهادة الوفاة، مع العلم أنهم مفقودين فالبحر، وهذا عار، هاذي واحد الشريحة مهمة اللي كتشتغل على ظهر البواخر اللي كتشتغل فواحد المهنة اللي هي جد خطيرة، لازم نعطيوها الحق ديالها ونديرو ليها واحد الالتفاتة جد مهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الخامس عشر موضوعه "مخطط المغرب الأخضر"، ومع مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار السيد الكرش.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

رغم أن مخطط "المغرب الأخضر" قد ساهم في إدخال العملة الصعبة، غير أنه لم يستطع إلى حد الآن فض التبعية للخارج فيما يتعلق بالأسمدة والأعلاف، بالإضافة إلى أن الوضع اليوم متسم بارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية وفقدان 229 ألف منصب شغل في الوسط القروي وهجرة 252 ألف من البادية إلى المدينة سنويا، في ظل استراتيجية مخطط "المغرب الأخضر"، الذي وضع كأول استراتيجية فلاحية من أهم ركائزها الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية مع الحد من تأثيرات التغيرات المناخية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، حول تقييمكم الحقيقي لسياسة ونتائج المخطط الأخضر، الذي طالما يلبي حاجيات بلدان الاتحاد الأوروبي على حساب الأمن والسيادة الغذائيين للمغاربة، وما مدى تحقيق للأهداف المتوخاة منه؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فمخطط "المغرب الأخضر" منذ الانطلاقة ديالو في 2008 ساهم في إعادة ديال التموضع ديال الفلاحة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في بلادنا، فبالإضافة إلى تحسن واضح في الإنتاجية، سجلت المؤشرات ديال الإستراتيجية وضعية إيجابية بفضل جهود كل من الدولة والمهنيين.

فعلى الصعيد الاقتصادي، بعض الأرقام:

- ✓ الرفع من الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو سنوي متوسط كيبلغ 4.7%؛
- ✓ الرفع من حجم الاستثمارات عبر تعبئة 132 مليار ديال الدرهم، فيها 41% ديال الاستثمار العمومي، و59% من الاستثمار الخاص؛
- ✓ إرساء ديناميات لإدماج الفلاحة الصغيرة والمتوسطة باعتماد 43 مليار درهم، استفاد منها 2.7 مليون فلاح. وهاذ الأرقام خصكم تدخلوها وراه مهمة تشوفوها حتى هي ما نشوفوش غير الصادرات؛
- ✓ إطلاق 989 مشروع للفلاحة التضامنية بحجم استثمار القدر ديالو 15 مليار درهم لفائدة حوالي 730 ألف مستفيد؛
- ✓ تعزيز إدماج الفلاحة المغربية في السوق العالمية وتحسين القدرات ديال التنافسية ديالها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، مكن مخطط "المغرب الأخضر" على:

- ✓ تحسين مستوى دخل الفلاحين بأكثر من 48% وهاذ الشي بالمتوسط؛
- ✓ ضمان مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات الغذائية فيها الفواكه والخضر والحليب واللحوم 100% والحبوب 53% ملي كتكون الأمطار وكتكون سنة عادية والسكر 46%.

وعبر القطاع الفلاحي، على الصمود خلال فترة الأزمات، عشنا كوفيد، وحتى اليوم كنعيشو اليوم هاذ الصعوبة، ولكن باقية الأسواق ديالنا ممونة، حيث استطاعت الفلاحة المغربية تموين الأسواق بشكل مستمر، ومكن تقييم مخطط "المغرب الأخضر" من إبراز محاور لتحسين القطاع.

أولا، عندنا هيكلة مسالك التوزيع وعصرنة المجازر وتسريع وتيرة التثمين، وفي سنة 2020 عام ديال انتهاء هاذ المخطط بناء على هاذ التقييم، كانت بلورة ديال إستراتيجية "الجيل الأخضر" واللي هاذ التحديات اللي كانت ولات أهداف فالمخطط، ولكن ما خصناش نحكمو على.. خصنا نكونو عندنا واحد التقييم اللي هو تقييم موضوعي.

اليوم، راه ما يمكناش نتجو بلا مطر ولا بلا ماء، هذا هو المسائل اللي ما خصناش نخلطوها، ولكن الرؤية ديال القطاع الفلاحي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

إن التقييم الحقيقي لمخطط "المغرب الأخضر" هو تقييم لمدى استفادة الشعب المغربي منه وتأثيره على أسعار المنتجات الزراعية، التي عرفت ارتفاعا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، غلاء الخضر والفواكه والنقص الحاد في مادة الحليب واللحوم البيضاء والحمراء، التي تجاوز سعرها 100 درهم، خاصة وبلادنا مقبلة على شهر رمضان، الذي يتطلب توفير المواد الغذائية الضرورية، وفق القدرة الشرائية لجل المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

صرحت الحكومة في مناسبات عدة، أن المخطط ساهم في ارتفاع الإنتاج الزراعي خلال العقد الماضي وتضاعفت الصادرات الفلاحية ثلاث مرات، وتقلص عجز الميزان التجاري الزراعي وارتفع فرص العمل في القرى.

ويبقى السؤال المطروح، أين تتجلى هذه النجاحات؟ وجميع التقارير توحي عكس ذلك، كما أن لا أثر لذلك على جيوب المواطنين، فالمخطط فشل في تحقيق الأمن الغذائي لتهميشه حاجيات السوق الداخلية وتركيزه على التصدير وتقليص الزراعات المعيشية، حيث أصبحت بلادنا تلجأ إلى استيراد اللحوم الحمراء ومجموعة من المواد الغذائية وتشجيعه زراعات مستنزفة للمياه، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من ندرة المياه.

كما أنه لم يحقق الهدف الأهم المتمثل في تحسين أوضاع الفلاحين الصغار ورفع قدرتهم الشرائية وإنشاء طبقة فلاحية متوسطة، بل ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية، حيث كان المستفيد الأكبر من الدعم هوما الفلاحين الكبار، ولم يحد من اختلالات التسويق والوسطاء.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نطالب الحكومة بالخروج من دائرة التردد والصمت غير المفهوم وأن تبادر باستعجال لمواجهة الأوضاع المتأزمة بقرارات تجسد فعلا بالملموس رهان الدولة الاجتماعية على أرض الواقع، والكف عن لغة التبريرات والاختباء وراء الأسس الدولية للأزمات دون تقديم بدائل، والتدخل من أجل وضع حد لموجة الغلاء المتتالية، التي ترجعها الحكومة لما تسميه الفترات الاستثنائية والعابرة، التي تؤثر على إنتاجات المحاصيل الزراعية، وتارة بسبب الأزمة الصحية في القطاع الحيواني، وإنما الحقيقة والواقع تظهر مؤخرا بعد رفع الرسوم الجمركية عن صادرات المغرب لإفريقيا وتراجع أثمنة الخضروات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير، شكرا لكم على مساهمتكم معنا في أشغال هته الجلسة، وإلى فرصة قادمة بحول الله.

ونمر لقطاع وزارة العدل، ونرحب بالسيد وزير العدل معنا في أشغال هته الجلسة، والذي اختار أن يكون في آخر سلسلة تساؤلات اليوم، نظرا لانشغالات طارئة اليوم.

ومع السؤال الأول حول "تنفيذ الأحكام القضائية لصالح العمال"، وفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن بصدد الحديث عن الحقوق والحريات، أود أن أسجل من هذا المنبر القمع الذي تعرض له أطر وموظفو وموظفات وزارة الاقتصاد والمالية، وهم يتأهبون لتنفيذ الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها النقابة الوطنية الديمقراطية العمالية الاتحاد المغربي للشغل، وتعرضوا للعنف الجسدي والقمع، مما نتج عنه إصابات عديدة، في الوقت الذي نعتبر أن بلدنا قطعت مع كل هذه الممارسات البعيدة عن حقوق الإنسان والبعيدة عن مغرب الحريات وعن مغرب دستور حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للسؤال، فإني أؤكد السؤال عن مآل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

بالنسبة للجزء الأول أنا لا رأي لي فيه، الموضوع يهم وزارة المالية والجهات المختصة.

بالنسبة للموضوع الثاني، كما تعلمون أنه وفقا للنظام والقانون التنظيمي ديال السلطة القضائية فقد عينا قضاة التنفيذ بالمحاكم الابتدائية.

غير في هاذ القضية ديال التنفيذ باش نمشيو لها مباشرة، كاين جوج مستويات ديال التنفيذ، سابقا كاين المنفذون اللي هم موظفين ديال الدولة وكاينين ما يسمى بالمفوضين القضائيين تيديرو بعض إجراءات التنفيذ، دابا وفقا لقانون المسطرة المدنية الجديد كلشي اعطيناه للمفوضين القضائيين، ما بقاوش موظفي الدولة يبقاو في المحاكم ما غاديش يخرجو للتنفيذ، والإجراءات التنفيذية تقوم بها الطرف صاحب المصلحة المعني، وكاينة الملفات والقضايا التي ضد الدولة المغربية، أي ضد الدولة في مجموعة من القضايا الأخرى، واللي تطرح لها المشكل ديال المادة 9 من القانون التنظيمي للمالية، إلى غير ذلك.

بالنسبة للموضوع الأول اللي تيهم العمال واللي تيهم النقابات واللي تيهم المعامل، هاذي مسطرة يقوم بها المحامي باتفاق مع المفوض اللي تيعين، ويقوم بإجراءات التنفيذ، بعد ذلك المحامي عليه أن يتجه نحو اتخاذ جميع الإجراءات التي ربما يستلزم فيها الحجز أو الحجز التحفظي، الحجز لدى الغير أو إحالة الملف كله على صعوبة المقاولة أو شيء من هذا القبيل، ويبقى قاضي التنفيذ يتتبع إذا كانت هناك صعوبة.

لذلك، فالمسار ليس مسارا إداريا بل هو مسار يدخل في إطار المحامي في علاقته مع زبونه وفي إطار.. اللي درنا احنا في وزارة العدل أنه يستعمل المجال ديال المفوضين.

الآن نحن غادي نديرو واحد الفوج جديد ديال المفوضين القضائيين اللي الآن تيجري به الامتحان واحد الجزء اللي تدخلنا اللي فيه 267 مفوض قضائي جديد، وغادي نوسعو المجال ديالهم باس نسهلو على المحامي اللي غادي يترافعو على العمال... إلخ، باش ينفذو.

بالنسبة لنزاعات الشغل انتقلت من 87.04% خلال سنة 2014 إلى 98.87% سنة 2022 يعني غير بعض الملفات اللي هي معلقة، ونقول لك.. أي بارتفاع قدره واحد 13.59، راه الحنكة ديال المحامي هي اللي تدير التنفيذ، بحيث تمشي تدير المسطرة الدعوى، خص ذيك الساعة تمشي تحجز له، وذيك الساعة تدير الحجز التحفظي، ذيك الساعة تمشي تضمن الحقوق ديال الموكل ديالي، ماشي تتنتظر الحكم، تتنتظر الحكم تتلقى القوة القاهرة، إما سد الشركة إما غيرها أو مشى تصرف فيها وتنبقاو أمام أزمة، هنا تتبقى الحنكة ديال التعامل ديال المحامي في هاذ الملفات اللي يمكن له يوصل إلى التنفيذ، وهناك مساطر متعددة.

الشق الآخر، فيما يخص التنفيذات ديال الدولة احنا غادي نجيبو لكم اقتراح ديال إيجاد حل لهاذ المشكل، وراه هيأناه وغنجيبو لكم في الوقت المناسب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة المستشارة، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

يعني بلا ما نلوحو الكرة لهيئة الدفاع، تنظن بأن كاينة غياب الإرادة السياسية القوية لدى السلطات العمومية ولدى الحكومة في السهر على تنفيذ الأحكام، لأن كاين مجموعة من المؤسسات الكبرى التي تستكبر، وتنتحملو

مسؤوليتنا السياسية، تستكبر وتتكبر على تطبيق وتنفيذ الأحكام، وأنتم أعلم، السيد الوزير، للبعض منها.

في طنجة عندنا، (l'APM) ف "مطاحن الساحل" في الرباط، شركة "السنوسي للنسيج"، ومعامل أخرى في مدينة الدار البيضاء، أرباب هته الشركات يرفضون الامتثال في تنفيذ هته الأحكام، بل البعض منهم هم أجنبيون مرحبا بهم ببلادنا يستثمرو، وفي استكبارهم على الامتثال لتطبيق القانون هو استكبار على الدولة المغربية، هو إهانة لنا جميعا، لأن على الحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها، كما تحملت مسؤوليتها في مجالات أخرى ما خصهاش تكون عندنا السيبة فالبلاد.

الحق في التقاضي ما غيوقفش عند الحق في الوقوف أمام القاضي والولوج إليه، بل الحق في التقاضي يجب أن يصل إلى منتهاه إلى أن يستفيد العمال والعاملات، وهن وهم الحلقة الأضعف، السيد الوزير.

أما المشرع لصالح الحلقة الأقوى، والحلقة الأقوى تستكبر على تنفيذ القانون والحلقة الأضعف هي التي غير محمية فهاذ البلاد.

مع كامل الأسف، القضاة ينطقون بأحكام نزيهة ونباركها ونساندها، ومع كامل الأسف ليس هناك قوة قادرة في هته البلاد لتنفيذ الأحكام لصالح العاملات والعمال، فإذا كانت الإرادة السياسية قوية لديكم ولدى السلطات العمومية ستنفذ هته الأحكام كما تنفذ أمور أخرى، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

خمسة دالثواني، السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو "الحجز لدى الغير" أو الحجز اللي كتبناه المؤسسة ديال الدولة اللي هي الترابية إلى آخره، ما كيمنعش المؤسسات العمومية، ما كيمنع المقاولات العمومية باش يمشي يحجز عليها، راه ما كايناش، أنا ما عرف منين جبتو هاذ الهضرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "حالة التوثيق العدلي ومداخل تطويره" مع فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حالة التوثيق العدلي ومداخل تطويره، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل التوثيق العدلي هناك تغيير للقانون المنظم للعدول، ناقشناه فوزارة العدل ثم الأمانة العامة للحكومة، عندنا بعض الخلافات في بعض النقط.

والموضوع التالي هو أنه كيف يمكن التعامل مع التعويضات اللي كياخذوها العدول، إعادة النظر مع وزارة المالية، نحن في نقاش مع وزارة المالية باش نرفعو من السومة ديال التعويضات ديال السادة العدول فهاذ القضية.

درنا قضية أخرى، ذوك النساخين حيدناهم، لأن اعتبرنا فالنص القانوني اللي مازال ما صدر اعتبرنا بأنه (l'ordinateur) دابا تيكتب، ما بقاش كيكتب النساخ، ولكن كنا غادي نلوحوهم للشارع، درنا واحد المجموعة ديال مناصب الشغل ودمجناهم فوزارة العدل باش نحميو الأسر ديالهم ونحميو العائلات ديالهم.

والآن داخلين فواحد المخطط، بدينا بسلا، وهو أنه كنسكانيو جميع الوثائق ديال الزواج ديال المغاربة، بدينا فسلا وغادي نبداو فجميع محاكم الأسرة.

هاذ القضية دالعدول كنعرف مجموعة نتاع التغييرات، أولا بغينا نتسناو شوية حتى نشوفو مدونة الأسرة أش كتنص، باش نشوفو علاقتها بقوانين العدول، ثم غادي يجي قانون العدول را فيها التغييرات كلها، احنا ما عندنا إشكال فهاذ الموضوع هذا، وطلبو حوار احنا مستعدين نجلسو معهم ونتذاكرو معهم، راه ما عندنا مانع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

ونؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن إصلاح منظومة العدالة يجب أن يتم بشكل شمولي ولا يقتصر فقط على جانب من الجوانب، فكما هو معلوم أن هناك مجموعة من القوانين في حاجة إلى الملاءمة مع التطورات الدستورية والمؤسساتية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا، ومن بينها القانون المتعلق بخطة العدالة.

السيد الوزير،

إن الواقع اليوم أصبح يؤكد أن الخدمة التي يقدمها السادة العدول أصبحت

لا ترقى إلى تطلعاتهم، بل تشكل عائقا أمام تطور وتحديث المهنة وتجديد خدماتها، وهو ما يجعلنا ندعو إلى ضرورة إعطاء مهنة التوثيق العدلي المكانة التي تستحقها في سياق تنزيل دستور المملكة وتوصيات إصلاح منظومة العدالة.

كما نؤكد في ظل وجود مشروع قانون جديد يتم إعداده لإعادة تنظيم هذه المهنة، على ما يلي:

أولا، ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير شأن السادة العدول ومهنتهم، والتي يجب أن تكون مقاربة مبنية على الإسهام الفعال في تدبير المهنة وحل المشكلات التي تواجهها؛

ثانيا، إصلاح منظومة العدالة يجب أن يكون شموليا ويدفع بخطة العدالة إلى التطور في اتجاه المساواة مع المهن الأخرى، فلا مبرر لاستثناء العدول من توثيق العقود في بعض المجالات وحقهم في الإيداع لدى صندوق الإيداع والتدبير، كمؤسسة عمومية إسوة ببعض الهيئات الأخرى؛

ثالثا، إن إشكالية التوثيق الثنائي يطوق العدول ويستثني باقي العاملين في مجال التوثيق، وهو تمييز لا مبرر له وغير مقبول، وهو ما يتطلب اعتماد آليات عمل موحدة تكريسا لمبدأ المساواة، فهو مبدأ لا محيد عنه من أجل وحدة التوثيق كمدخل أساسي ومحوري للإصلاح مع رفع كل أشكال التمييز عن المهنة.

لقد آن الأوان للنهوض بهذه المهنة العريقة، السيد الوزير، التي ترتبط بالمواطن المغربي في كل مكان وزمان، بل قبل ولادته وإلى ما بعد وفاته وتأهيلها والرقي بها وتعزيزها بضمانات أكبر، خاصة في ظل المؤهلات الجديدة للعدول والإمكانيات التي أصبحت تتوفر عليها مكاتب التوثيق العدلي، تضاهي ما لدى مكاتب باقي العاملين في مجال التوثيق، بل وتتفوق على بعضها، وذلك بالشكل الذي يجعل الوثيقة العدلية تساير منظومة التوثيق الحديثة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم شي رد على التعقيب؟

السيد وزير العدل:

دابا تتعرف المشكل الوحيد اللي عندنا مع العدول لأن العدول كاين غير فالمغرب، إذن مشكل العدول كاين غير فالمغرب، الاخرين ما عندهمش هاذ الاختصاصات، المشكل اللي عندنا مع العدول أشنو هو؟

كيفاش يطلبو باش يتوصلو بالمبالغ المالية من عند الأطراف؟ حتى شي واحد ما قبل علينا، أنا ما عندي مشكل في حدود معينة، 20 مليون، 25 مليون، حتى واحد ما قبلها، لأن كيقول ليك يتوصلون بالشهادة كيسجلها، والقاضي هو الذي يخاطب، ماشي هوما اللي كيديرو العقود، ما يمكن ليهومش يشدو الفلوس من عند الناس، يمكن لهم يوثقو، ولكن ما عندهمش الحق يشدو الفلوس، هاذ المشكل هذا طارح مشكل كبير، حتى واحد ما بغا يقبل هاذ القضية.

ديتها للحكومة وديتها للجهات المختصة (Niet)، أنا بغيتها في حدود معينة ما تمكنش وكانت عندي رغبة تكون فالحقيقة، وقلت نديرها مع (CDG[6]) وتدوز عن طريق "بريد المغرب"، فالقرى، إلى آخره، هوما حتى شي واحد ما عندو رغبة يمشي فهاذ الاتجاه.

أما المواضيع الأخرى كلها اللي كنهمهم، أنا بغيت نتعاون معهم فيها، بما فيها وضع واحد النظام رقمي باش يوليو يتعاملو، ما يمشيوش عند القاضي يصيفط ليه عن طريق (l'ordinateur) يصيفط ليه العقد، يوقعو لو ويردو لو، وهاذ الشي كلو غير تنهيؤوه وغادي نهيؤوه وغادي نعطي الدعم ليهم باش يديرو مكاتب فيها (le capital)، إلى آخر ذلك.

وفي مدونة الأسرة، فيها المعطيات احنا كناقشوها الآن حول الزواج والطلاق، وهاذ المواضيع كلها، لهذا هاذ الشي مرتبط، خليو غير تخرج المدونة، يبان ليا التصور، والتصور غادي نطبقوه حول العدول، وكنتمنى فهاذ المدة هاذي يجي شي تحول جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل"، والكلمة للأخت لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

عن خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل، عقدنا من نهار جيت وزير، عقدنا 21 جلسة حوار مع النقابات، هاذي هي الأولى، 21 جلسة حوار، لأن السيد الكاتب العام عيناه بدليل جلستو فالحوار مع الأطراف النقابية كلهم بدون استثناء.

ثانيا، أنه ويمكن لي راهم النقابات، المكتب ديالي ما عمري غلقتو، كنجي عندي النقابة كنستقبلها، إما كيجيو عندي حالات فردية ومن حقهم، إما كيجيو عندي حالة جماعية وراه من حقهم وكنبت فيها، كنقول لهم الحقيقة ديال المعطيات، وحلينا، ونقول لكم أنا كنعتبروهم شركاء أساسيين في إدارة وزارة العدل، أنا مؤمن بهاذ القضية.

[6] **C**aisse de **D**épôt et de **G**estion.

لهذا تنجلس معهم وتنتذاكر معهم، وتنقول لهم الحقائق، ما عندي ما نخبي عليهم، تنقول لهم الحقائق وكناخذو قرار بشكل مشترك.

والآن أكثر من هكذا، النقابات الآن أصبحت تدير معنا بعض الأشياء داخل وزارة العدل تديرها معنا النقابات، واحنا غادي نستمرو فهاذ الحوار، الآن أعلنو على أنهم بغاو يديرو الشارة، حقهم، ومن حقهم يديرو الرأي، وانا غادي نفتح معهم الحوار وغادي نستمرو فهاذ الحوار.

المشكل الأساسي اللي عندنا فوزارة العدل، نكونو واضحين، راه هو نفس المشكل في المغرب وهو النظام الأساسي للموظفين، راه نفس المصيبة غادي تطرح مشكل، ناقشناه مع النقابات وغادي نعاودو نناقشوه، ناقشناه مع وزارة المالية، وغادي نعاودو نناقشوه.

اللي مطلوب مني خصني ندبر على واحد المليار ديال الدرهم باش يمكن لي نفذ هذاك النظام الأساسي، واحد 800 مليون درهم حتى لمليار درهم، تيفرض نفسو.

ولكن أنا راه غادي ناخذ بعين الاعتبار أش تنقول لهم؟ تنقول لهم اللي ممكن دابا نديروه نحيدوه علينا، بعض الأشياء تتدخل في إطار الترقيات وكذا وكذا، والمسائل الأخرى نديروها، احنا غادي نجتامعو وغادي نجلسو وغادي نتذاكرو، وراه النقابات خصنا غير نكونو معاهم واضحين.

ثانيا، أنا غادي نقولها ونعاود نقولها، راه لن أجلس ولن أحاور إلا النقابات، إنتهى الموضوع، ما يجينيش شي واحد راه قلتها لهم وقلتها لهم.

جا عندي شي واحد، قلتو لو اسمح لي، النقابة نقابة، مؤسسة دستورية، هاذ الشي اللي اعطا الله، بغاو يديرو دابة ذاك التعبئة على الاحتجاج، حقهم، وأنا كنحترمو، واعطيت التعليمات أن حتى واحد ما يتدخل فشي واحد، حتى واحد ما يقول لشي واحد، وأنه مباشرة غادي نجلسو مع السيد الكاتب العام باش يوجدو الملف معهم بـ 2 وغادي نجلس معهم، ونقول لكم من الآن الحاجات اللي يمكن نديروها غادي نديروها، الحاجات اللي ما يمكن غادي نقول لكم ما يمكن ونرفعها للسيد رئيس الحكومة، وكل واحد يتحمل مسؤوليتو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير.

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وتعقيبا على جوابكم السيد الوزير المحترم، نسجل تفاعلكم واحترامكم منهجية مؤسسة الحوار القطاعي مع الهيئات الشريكة، ومن ضمنها الجامعة الوطنية لقطاع العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

غير أنه لا نخفيكم ظهور بوادر اليأس في صفوف موظفي وأطر الإدارة القضائية بشأن مآل تعديل النظام الأساسي لكتابة الضبط الذي عمر أكثر من 13 سنة.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا النظام الأساسي من شأنه أن يسمح بتحفيز موظفي القطاع، خصوصا في ظل التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير من جهة، وطول انتظار تنزيل المقترحات المتفق عليها مع الشركاء الاجتماعيين خلال جلسات الحوار سابقا من جهة ثانية.

كما نتساءل عن مآل تحفيز مهندسي القطاع من خلال مرسوم الحساب الخاص وفق مرسوم 2010، والذي عبرتم عن قناعتكم بأهميته، لاسيما بعد استمرار نزيف مغادرة المهندسين لقطاع العدل والاتجاه للعمل بقطاعات حكومية أخرى أكثر تحفيزا لهم.

السيد الوزير المحترم،

تتساءل شغيلة القطاع عن الأسباب التي حالت دون صدور قرار تطبيق مقتضيات قانون التنظيم القضائي بشأن هيكلة محاكم المملكة، رغم مرور أزيد من سنة على نشر القانون في الجريدة الرسمية، وهو القرار الذي من المنتظر أن يعيد هيكلة كتابة الضبط حتى تحقق نجاعة مرفق العدالة.

وبخصوص "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل"، نذكر ببعض المقترحات، راجية منكم السيد الوزير العمل على تنزيلها لتجويد الخدمات للمنخرطين وذويهم، منها ما يلي:

- تعيين مدراء مركبات الاصطياف التي لازالت شاغرة، وعددها أربعة؛
- الإسراع بإخراج مشروع تعديل وتصميم النظام الأساسي الخاص بالمستخدمين ومأسسة الحوار القطاعي بالمؤسسة؛
- تقييم وتتبع عمل الشركة التي أسند إليها تدبير المركبات؛
- إعادة النظر في مسطرة وشروط الحجز في مركبات الاصطياف، خاصة بمراكش؛
- تعميم دور الحضانة على مختلف أقاليم المملكة مع التنويه بانطلاق عمل هذه الدور بكل من فاس وكلميم والرباط والإدارة المركزية؛
- وأخيرا، توسيع التغطية الصحية والعمل على توفير التأمين الصحي الدولي للراغبين فيه، وكذا التقاعد التكميلي لمن يرغب فيه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم رد على التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

نظرا للقضية الأولى، هاذ الشي اللي قلت حول مؤسسات المحمدية،

عفاك السيدة المستشارة، كتبي ليا هاذوك المراسلة فهاذ الموضوع واحنا غادي نجاوبوك على كل وحدة وحدة، أكثر من هكا، غادي نطلب من السيد المدير باش يشتغل معكم، باش يشوف معكم نقطة بنقطة، هذه مطالب عادية وحقوقكم وأنا ما عندي مانع فيها، هاذ إمكانيات المؤسسة راك تتعرفها، والحمد لله راه عندكم مدير كيتحاور، وعندكم الكاتب العام جاي من العمل النقابي، كاع ما جبناه من برا جبناه نيت من العمل النقابي، هو اللي كيسير.

لهذا أنا ما عندي إشكال فهاذ الموضوع هذا، العكس نمشيو.

بالنسبة للنظام الأساسي غادي نفتحو فيه حوار، وغادي نعاودو نفتحو حوار مع وزارة المالية مع السيد رئيس الحكومة، وغادي نشوفو أشنو غادي يعطي، وغادي نفتحو حوار معكم لأنه خصو يتعاد فيه النظر حتى هو باش يمشي بشكل أكثر، ما لا يدرك كله..

السيد رئيس الجلسة:

لا يترك جله.

السيد وزير العدل:

جزاك الله خيرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي وهو الرابع موضوعه "النهوض بوضعية التراجمة المحلفين"، والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل النهوض بوضعية التراجمة المحلفين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

التراجمة طارح مشكل، دابا الآن وضعنا واحد القانون خاص بالتراجمة، راه التراجمة ما عندهم الحق.. النقابي، درنا قانون، ضبطناه، طرحنا السؤال، كيفاش غنصيفط واحد المترجم لشي منطقة لزاكورة ولا تنغير ولا تاليوين، كان واحد المترجم تما، هذا هو السؤال اللي تيتطرح عليا نفسو، ما يمكنش يمشي ليك لتاليوين أو لا تارودانت ويخلي لك الرباط والدار البيضاء، كلشي التراجمة كاينين فالدار البيضاء، الرباط، مراكش، فاس، فقلنا فالقانون أنه من حقو إيلا كان عندو مكتب هنا، يتجمعو واحد 4 أو لا 5 من المترجمين في لغات مختلفة ويفتحو واحد المكتب لهيه، ويبقى عن طريق الأنترنيت، يصيفطو ليه الوثائق ويترجمهم ويصيفطهم باش نسهلو العملية، باش نقربو.

الآن فتحنا واحد الامتحان، باش ندمج، باش ندير 2394 مترجم اللي غندخل جديد، تقدمو لي 500 مترجم للامتحان، دابا أنا تنطلب 2394 اللي ترشحو ليا 500 مترجم، دوزت لهم الامتحان وخصو يخرج النتيجة دابا، بحيث أنه ما وصلت لـ 1500 مترجم، 1700 مترجم ما عنديش، دابا خصنا نفكرو في طرق أخرى.

أكثر من هكا، عندنا بعض اللغات ما عندناش فيها مترجم، التركية، الصينية، الهولندية، البرتغالية، حتى هوما خصنا مترجم، لأنه تيجيك واحد المعتقل صيني ما تعرف ما تقول ليه، ما عرف ما يقول ليه القاضي، ما عرف ما يقولو ليه الناس اللي مكلفين به، أو تركي أو هولندي أو شيء من هاذ القبيل.

خصنا مترجمين متخصصين في هاذ اللغات غير موجودين ونفتحو لهم المجال.

الآن تنوسعو، لما أكثر ما يمكن، غنقلبو على وسائل تقنية حديثة تشتغل فبعض المدن البعيدة باش يبقاو يصيفطو الوثائق من تما، تيجي القاضي دابا تيقول لك أعطيني وثيقة مترجمة من عند مترجم محلف، ثم فيه نقاش.

كاين نقاش اللي خصو يتحسم، كاين مترجم محلف فالمحاكم وكاين مترجم غير محلف، تمشي للمحكمة تتلقى وثيقة مترجمها مترجم محلف ووثيقة أخرى ما مترجماش مترجم محلف، غير شي واحد دار شركة الترجمة، إوا هاذ الشركة شكون اللي فيها؟ باش من صفة حالها بعدا كاع أصلا؟ خصنا نسدوها ونخليو غير المترجمين المحلفين، دابا فتحنا امتحان غادي ننظمو القانون نتاع المترجم المحلف، والمترجم المحلف هو أدى اليمين وعندو امتحان ومسجل فوزارة العدل، إلى آخره، خصنا نضبطو هاذ الأمور هاذي، وآنذاك ندير الترجمة.

تيبقى، جاتني آراء أخرى تتقول لك ودير مترجم للأمازيغية، كي غتدير للغة الوطنية تدير لها مترجم؟ صعيب، كي غتدير اللغة الوطنية تدير لها مترجم؟ فيها شوية ديال.. ولكن تيفرضها القانون، هاذوك ما غاديش نديرو لهم هاذ الصفة ديال المترجم، بصفتهم تلك لأنهم تقنو الأمازيغية غادي يشتغلو، ما يمكنش نقول لواحد فاللغة الوطنية ديال اللغة الأمازيغية ما تمشيش ترجم حتى نعطيك أنا (l'agrément! c'est n'importe quoi)، لا شيء.

لا اللي كيعرف الأمازيغية غيوقف قدام القاضي والقاضي آنذاك، وفي قانون المسطرة المدنية غادي نزيدو الأمازيغية، ولكن القاضي يبقى له القرار باللغة التي يريد أن يرافع بها، وللطرف الآخر أن يرافعه بها، لأنه خصو يضمن القاضي أن الجميع تيفهم نفس اللهجة أو نفس اللغة باش يمكن لو يناقشو، هذا هو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ونسجل في فريقنا بارتياح كبير البوادر الإيجابية لحصيلة وأداء وزارتكم، والتي تؤكد على المجهودات المبذولة في سبيل حماية وتطوير المهن القانونية التي تحظى بعناية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وتحديدا فئة التراجمة المحلفين بالنظر للدور المحوري الذي يلعبونه في حماية لغة الالتزامات بين الأطراف، مدنيا واقتصاديا وتجاريا وإداريا وديبلوماسيا، في سبيل تنزيل أمثل للأمن القانوني واستدامته ببلادنا، كون هذه الفئة تشكل قيمة قانونية حقيقية لما لها من آثار مباشرة وملموسة في حماية اللغة التعاقدية والتصريحات الشفوية.

السيد الوزير المحترم،

من أجل تجويد عمل التراجمة، نرى ضرورة مراجعة هندسة القانون رقم 50.00 المتعلق بالتراجمة المقبولين لدى المحاكم، من أجل حماية هذه المهنة الشريفة من تطفل المتطفلين وتحديد الواجبات والحقوق بين الطرفين، خصوصا ما يتعلق بالأتعاب، وحتى يواكب هذا القانون المستجدات الرقمية والتشريعية والتنظيمية التي تعرفها المملكة وممارسة الاتفاقية لبلادنا.

كما يجب الاهتمام بالأوضاع المادية والاجتماعية للتراجمة المحلفين، ومراجعة التوزيع الجغرافي للممارسين حتى يتم تخفيف العبء على كل من المواطنين الذين تشمل أبرز معاملاتهم ترجمة وثائق وشواهد أبنائهم من أجل متابعة دراستهم بالخارج أو التجمع العائلي، وكذلك الإدارة القضائية التي يتعين عليها ضبط احترام الممارس للترخيص الممنوح له عبر التقيد بالترجمة من اللغة أو اللغات المقبولة على أساسها من أجل حماية التنافسية وضمان جودة الخدمة المقدمة.

السيد الوزير المحترم،

نغتنم هذه الفرصة للمطالبة بإيلاء عناية خاصة باللغة الأمازيغية في التقاضي، خاصة وأن فئة كبيرة من المواطنين لا يعرفون غيرها، مما يهدد بضياع حقوقهم، ويؤثر على مراكزهم القانونية.

ولا يسعنا في الختام، سوى التنويه بمختلف المجهودات الوازنة والملموسة التي تبذلونها من أجل النهوض بقطاع العدل، أساس إرساء دولة الحق والقانون كقاطرة للتنمية، وكذلك تعزيز موقع المهن القانونية، خصوصا مهنة التراجمة المحلفين، باعتبارها عنصرا أساسيا في ضمان استقرار التعاون الاقتصادي والمالي وضمان الولوج إلى أسواق جديدة، خصوصا في إطار تعاون جنوب -جنوب، وفق توجهات النموذج التنموي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد وزير العدل:

الأمازيغية ما مطروحاش فمنطقة دون منطقة أخرى، مطروحة فالمغرب كامل، بدون استثناء، فالمغرب كله، ففاس، فالدار البيضاء، فأكادير، ف..

وقع واحد المشكل بسيط أخيرا، درنا واحد الجوج د المراكز أسسناهم فوزارة العدل.

السيد رئيس الجلسة:

بإيجاز، راه انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

خليني غير نعاود هاذي لأن مزيانة.

الله يجازيك بخير، وحيدها ليا ملي جاي.

درنا جوج دالمراكز ففاس ديال ضحايا الاتجار فالبشر وضحايا العنف المنزلي، العنف الأسري، قلنا هاذ البنيتات اللي غنجيبو نديروهم فهاذ المراكز أشنو اللغة باش كيتكلمو؟ فوسط فاس، لقينا 95% الأمازيغية، فوسط فاس، لقينا 95%.

علاش أنا درتها؟ درت الدراسة باش نعرف شكون اللي غادي نعين تما، لهذا المساعدات الاجتماعيات اللي اخترناهم وفرضنا عليهم يتكلمو الأمازيغية، بها غادي نعينوهم تمايا، غادي نحتاجو ليهم.

شكرا.

ذاك الشي اللي كتسال خوذو.

السيد رئيس الجلسة:

ما نقدروش نحيدوهم من الوقت اللي جاي، لأن حقوق الغير هاذيك، مضمونة ومكفولة ومشاعة.

السؤال الخامس موضوعه "مشاركة المغرب فالدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري"، السؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الدكتور الكيحل تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

معلوم على أنه مؤخرا شارك المغرب فالدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري، اللي كانت مناسبة لحوار تفاعلي شامل حول التقارير الدولية 19 و20 و21، لإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري.

فهاذ الخضم اللي المغرب اليوم كيترأس مجلس حقوق الإنسان، وأعتبر أنه هاذي مناسبة بقدر ما تنهنيو نفوسنا وتنهنيو المغرب وكل مكوناتو على هاذ الإنجاز، بقدر ما أننا تنتحملو مسؤولية جسيمة في مصاحبة هاذ الطفرة المتعلقة

بحقوق الإنسان.

لابد بهاذ المناسبة، أولا ما نثمنو العمل اللي قامت به الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير في تجسيد مقاربة ديال العمل التكاملي بين السلطتين من خلال حضور السلطة التشريعية فلجنتي العدل والتشريع بمجلسي النواب والمستشارين فهاذ الأشغال، وهذا أمر اللي تنعتبرو أنه خصو يمشي فمجالات متعددة، باعتبار أنه العلاقة لا تقف عند الرقابة، بل تقف عند التكامل والتعاون بين السلطتين.

لهذا، نعتقد أنه هاذ المشاركة كانت أساسية ومهمة، اللي بينت لنا أولا، القوة والصلابة ديال الدفاع على الموقف ديالنا من خلال الحكومة المغربية، وكذلك إبراز معالم التعاون والتكامل بين السلطتين، والخطير في الأمر هو أنه واحد العدد من الجهات الأجنبية والخبراء اللي ما تيعرفوش المغرب، لأنه تجاوزنا واحد العدد من القضايا المتعلقة بالتميز العنصري اللي مشينا فيها فخطوات أساسية.

إذن، أعتقد أنه ترؤسنا اليوم بعد هاذ المرحلة للمجلس ديال حقوق الإنسان تيحملنا مسؤولية جسيمة، كسياسيين، كمجتمع مدني، كمجلس وطني لحقوق الإنسان لاحتضان هاذ الهبة الحقوقية ومصاحبتها ومواكبتها.

لذا نسائلك، السيد الوزير، عن مخرجات هذه المشاركة والحوار التفاعلي؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

غير بغيت، أريد أن أشير للحضور ديال 9 نواب ومستشارين معي في جلسة الميز العنصري بجنيف، وكذلك 12 قطاع حكومي، أنا مؤمن بأنه هاذ العمل هذا خصو يشارك فيه الجميع، لأنه هو دفاع عن المغرب في إطار الحق ماشي في إطار غير كندافعو وصافي، في إطار الحق، لأنه الميز العنصري من القضايا اللي كيطرحما، وصدر التقرير، وهناك 50 تدخل تدارت من طرف بعض الدول الأخرى للمغرب حول الموضوع.

تبين بأنهم لا يفهمون المغرب، أو لا يعرفون المغرب أو احنا ما استطعناش نسوقو المغرب بشكل إيجابي وبشكل واسع، هذا هو السؤال اللي كيطرح نفسو، ما يمكنش يتكلم وتقولو لهم مثلا الأمازيغية كاين ميز ضد الأمازيغيين ورئيس الحكومة أمازيغي، أنا أمازيغي، وزير الداخلية أمازيغي، وزير الفلاحة أمازيغي، وزير العلاقة مع البرلمان أمازيغي، وتتقول، وأكثر من هكا ماشي واحد الدفاع عن..

كيتكلمو لنا على الميز العنصري باللون، أنا عمري عرفت هاذ القضية هاذي، ما عمرني فهمتها ما المعنى ديالها، فكان نقاش حاد، وكاين التوظيف السياسي، وكانت المواجهة اللي كانت عندي مع بعض الجهات الأخرى اللي سميتهم "بروتوس" الخائن الكبير الصيني "بروتوس"، الذي طعن القيصر في وراء ظهره، لأن احنا قدمنا خدمات لهاذ الدولة من أجل الاستقلال ديالها، وفي الأخير تصيفط لنا واحد 2 دالقيوش يتكلمو فأشياء لا يفهمونها.

فكان الجواب عليها، احنا الآن ورينا لهم أشنو هي الأشغال كلها اللي درنا.

وأنا تنقول لك، توري، ما توريش، الصراع الدولي هو هذا، واحد تيوظف حقوق الإنسان، واحد..

ولكن نقول واحد القضية، الحضور ديال القطاعات 12 اللي عبرت على وجهة نظرها، لأن اعطيناها الكلمة اللي كانت عندي فرقناها على نفسي وعليهم، وحتى انتوما أعتقد حتى المستشارين اخذاو الكلمة واخذاو الكلمة، واعطينهم الكلمة، خلات واحد الصدى طيب، أننا نشرك المؤسسات الدستورية ديال المغرب في النقاش الدولي حول حقوق الإنسان، وخاصة الميز العنصري.

النتيجة اللي وصلنا لها، أننا ترأسنا المجلس ديال حقوق الإنسان، راه ناتج عن هذا العمل المشترك اللي داروه الوزراء أو دارو الوزير ثم دارو مع القطاعات ثم دارو مع المجلس الاستشاري لمجلس النواب وخصنا نستمرو فيه، هاذ الشي اللي بغيتي خصنا نستمرو فيه، لأن هذا غادي يعطي انعكاس، وغادي يعطي إلمام بالقضايا الدولية التي تهم المغرب من طرف السادة المستشارين وممثلي الأمة، هاذي هي المسألة الأساسية.

لذلك، احنا وضحنا لهم هاذ المواضيع كلها، درنا واحد المجموعة نتاع الملاحظات، ولكن واحد القضية غريبة دارها وكتبها واحد المسائل حقوقي، كاين فالوضعية ديال المغرب فمجال الميز العنصري أفضل من وضعية باريس، فرنسا وألمانيا، قولت لهو على الأقل هاذي بعدا سبقناهم فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر لكيحل:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد أنه كيفما قلت الرئاسة ديالنا اليوم لمجلس حقوق الإنسان هي مناسبة للتسويق الحقيقي للوضع ديال حقوق الإنسان.

بغيت نقول الوضع ماشي هو التطبال لحقوق الإنسان، هو احتضان الهبة الحقوقية، ملي تنقول احتضان الهبة الحقوقية هو المواكبة والمصاحبة ديال المنظمات الحقوقية، ديال الفاعلين الحقوقيين، وديال أنه كذلك للزجر ديال كل الانحرافات اللي قد تكون هنا أو هناك في مجال حقوق الإنسان، لأن مجال حقوق الإنسان ماشي مسألة قارة، هي مسألة ذاتية مرتبطة بأداء موظفين،

مرتبطة بإدارة، مرتبطة بفاعلين.

لهذا أعتقد أنه المصاحبة هي أنه تصبح عندنا ثقافة حقوقية، والثقافة الحقوقية تتملك عن طريق الممارسة، عن طريق الإيمان بهاذ الثقافة الحقوقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السيد الوزير تفضل.

السيد وزير العدل:

باش نقول ليك، السيد المستشار، من حيت تمشيو لهاذ المسائلات الدولية كتجي توصيات، هاذوك التوصيات كلها احنا درنا قرار أن كنصيفطوها لكل قطاع - قطاع، هاذ التوصيات كتهمك وتنصيفطو لهم، تنقولو لهم، قولو لينا واش جاوبتوهم؟ جاوبونا هاذ التوصية واش صلحتوها ولا لا، باش مرة أخرى إيلا مشينا لجنيف، نقولو لهم راه صلحناها ولا ما صلحناها، خصنا غير نكونو متتبعين لهاذ المواضيع.

ذاك المرة راه 120 دولة سولاتنا، في 50 دولة فالميز العنصري...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه هذا، تقدم به المستشار عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول موضوع "الأبعاد الحقوقية الدولية لانتخاب بلادنا على رأس مجلس حقوق الإنسان"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود دقيقتين.

السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

إنه لشرف عظيم أن نطلب في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تناول الكلمة للتحدث حول موضوع انتخاب بلادنا لرئاسة مجلس حقوق الإنسان، وهو حدث ذو دلالات وأبعاد حقوقية ودبلوماسية كبرى، ويهمنا في هذا الإطار التأكيد على العناصر التالية:

أولا، هذا الانتخاب هو اعتراف دولي، بل كوني بمصداقية ونجاعة المسار الديمقراطي الحقوقي المتفرد في المنطقة الذي دشنته بلادنا منذ بدايات تسعينات القرن الماضي، والذي عرف مع تولي جلالة الملك نصره الله عرش أسلافه المنعمين طفرة كبرى؛

ثانيا، انتصار بلادنا في هذا الاستحقاق الأممي وانتخابه للرئاسة عن المنطقة الإفريقية هو تأكيد على صواب السياسة الملكية اتجاه قارتنا الإفريقية وعودتها إلى حضنها المؤسساتي، وهو أيضا دليل آخر على فشل الخصوم، شافاهم الله، وتهافت ادعاءاتهم وأراجيفهم حول الأوضاع الحقوقية في بلادنا؛

ثالثا، هذا الانتخاب هو مسؤولية، لا يساورنا شك في قدرة بلادنا على النهوض بها، وتتمثل في استمرار الانفتاح والتفاعل القوي مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما مع مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

رابعا، هذا الانتخاب هو شهادة ثقة من دول العالم بمصداقية السياسة الخارجية للمملكة المغربية، التي أرسى عقيدتها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والقائمة كما ورد في الرسالة الملكية السامية، الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي على: "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام وحدتها الوطنية والترابية، والمساهمة في حفظ السلم والاستقرار وتسوية الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها"؛

خامسا، إننا نؤكد اليوم راهنية مضاعفة المجهودات المبذولة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا الإطار، نذكر بمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة بمناسبة الذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أكد فيها جلالته على أن العدالة الاجتماعية والمجالية يجب أن تظل الموجه للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

وأعطي الكلمة الآن للحكومة في حدود دقيقتين.

السيد وزير العدل:

اسمح لي السيد الرئيس، كما قالت السيدة المستشارة، هاذ الرئاسة هاذي ماشي فقط انتصار هو مسؤولية، يجب أن تكون عندنا الجرأة والنزاهة باش نتعاملو مع ملفات حقوق الإنسان، يجب أن نفتح ملفات حقوق الإنسان وأن نناقشها، ونتخذ فيها القرار المناسب، لأن الآن احنا منفتحين على العالم، احنا كرئاسة من حيث كتشدها المغرب كرئيس وتحطو فالرئاسة وكيسير، العالم كله ينظر إلينا ويطرح السؤال، وماذا فعل هؤلاء في مجال حقوق الإنسان؟

لهذا خص تكون عندنا الأجوبة أولا، وخص تكون عندنا القدرة باش نتعاونو مع هاذ الموضوع هذا ونطورو العمل ديال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

هاذ الانتصار هذا اللي وصفتيه بالانتصار شارك فيه الجميع، شاركت فيه

وزارة الخارجية، شاركت فيه المندوبية الوزارية، شاركت فيه وزارة العدل، شاركت فيه السفارة ديالنا في جنيف والسيد السفير زنيبر الذي قام بعمل جيد داخل الكواليس، وكذلك مجلس المستشارين ومجلس النواب والقطاعات كلها، الحكومة، وجميع القطاعات شاركت فهاذ الموضوع، واعطينا للعالم وأولئك الذين لا يريدون أن يفهموا اعطيناهم درس في مجال حقوق الإنسان، أننا نحن لنا المصداقية في مجال حقوق الإنسان واختارنا العالم، ولكن خصنا نحافظو على هاذ الموقع، خصنا نحافظو على هاذ الثقة، خصنا نحافظو على هاذ.. باش نحافظو عليها أننا تكون عندنا الجرأة باش نحلو جميع القضايا في مجال حقوق الإنسان، وكذلك نتعامل معها بكثير من الجرأة كما قلت ومن النزاهة ومن الشجاعة وكذلك من الموضوعية.

إذا عندنا زلقات نتعاملو معها، إذا عندنا نقط ضعف نتعاملو معها، عندنا نقط انتصار نتعاملو معها، راه معالجة نقط الضعف ديالنا، ومعالجة الانزلاقات ديالنا، ومعالجة ملفاتنا هي ستزيدنا قوة وستزيدنا حضورا أكثر.

وحقوق الإنسان لا تتجزأ، حقوق الإنسان كاينة فالمجال الاقتصادي، كاينة فالمجال السياسي، كاينة فالمجال الاجتماعي، كاينة فالمجال الجندرة، ثم كاينة في جميع المجالات، لهذا أن هاذي معركة كتسننا للقدام خصنا نتهيؤو لها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.